السلام Aştî

صحيفة سياسية ثقافية اجتماعية منوعة تصدر عن
حزب السلام الديمقراطي الكردستاني

العدد(104) أيــار 2025

partiya.asti

selamdemocratic@gmail.com

www.selamdemocratic.com

2 سوريا بين الجولاني والشرع
محسن عوض الله

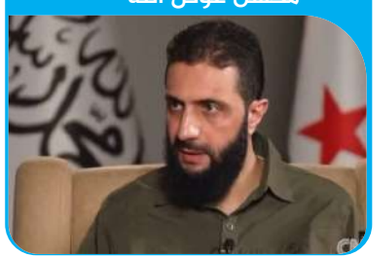

4 من أجل «الرئيس» كل شيء مباح
رؤوف كاراكوجان

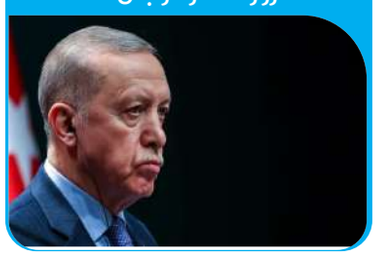

6 القلقُ الوجودي.. الهمسُ المتكرّر في العقل
يحيى عبد الرحمن

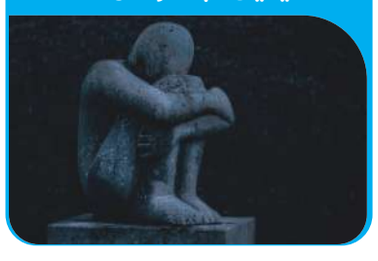

افتتاحية العدد

يكتبها: طلال محمد

الحملة الممنهجة ضدّ الإدارة الذاتية

في خضمِّ الصّراعاتِ التي تضربُ جسدَ الشّرقِ الأوسط، تطفو تجربةُ الإدارةِ الذاتيةِ في شمالِ وشرقِ سوريا كمحاولةٍ رائدةٍ لبناءِ نموذجٍ ديمقراطيٍّ بديلٍ في منطقةٍ أنهكَتها الحروبُ والأنظمةُ الشّموليةُ، إلا أنَّ هذا النموذجَ لا يسيرُ على دربٍ مفروشٍ بالورود، بل يتعرَّضُ منذُ ولادتهِ إلى حملةِ تحريضٍ وكراهيةٍ ممنهجة، تقودُها أطرافٌ إقليميةٌ ودوليةٌ وداخليّة، وتغذّيها منصاتٌ إعلاميةٌ ووسائلُ تَواصُلٍ اجتماعيّ تعملُ بلا كَللٍ لتشويهِ الصورةِ وزرعِ الفتنِ.

هذه الحملةُ ليست مجردَ تعبيرٍ عن اختلافٍ سياسيٍّ أو رؤى مُتباينة، بل هي حربٌ نفسيةٌ تهدفُ إلى كسرِ إرادةِ مجتمعٍ اختارَ أن يصوغَ مستقبلهُ بنفسهِ، بعيدًا عن وصايةِ المركزِ وعن هيمنةِ الدولةِ القوميةِ التي أرهقتْ شعوبَ المنطقةِ لعقود، ففي هذه الحرب تستخدمُ المفرداتُ كسلاحٍ، وتُحرَّفُ الوقائعُ لتغدو أكاذيبَ مُقنعةً، ويُساقُ الرأيُ العامُّ باتجاهاتٍ تَصبُّ في مصلحةِ مَن يخشونَ فكرةَ الإدارةِ الذاتيةِ قبلَ أنْ يَخشَوا أدواتِها.

يتمُّ تصوير الإدارة الذاتية في وسائلِ الإعلامِ المُعاديةِ على أنَّها كيانٌ انفصاليٌّ، مُعادٍ، ومتآمرٌ مع الأجنداتِ الأجنبيةِ، بينما هي في جوهرِها مشروعٌ سياسيٌّ واجتماعيٌّ يستندُ إلى مبادئِ الديمقراطيةِ، والعدالةِ الاجتماعيةِ، والمساواةِ بينَ الجنسين، والاعترافِ بالتنوّعِ الثقافيِّ والإثنيِّ والدينيِّ، بل إنَّ هذه الإدارةَ – على عكسِ معظمِ الأنظمةِ في المنطقةِ – فَتَحتِ المجالَ أمامَ مشاركةٍ فعليةٍ للمرأةِ، ومنحتِ الأقليات القوميةَ والدينيةَ مساحةً للتعبيرِ والمُشاركةِ في صُنعِ القرارِ، وهو ما شكَّلَ تهديدًا واضحًا للنماذجِ السلطويةِ التقليديةِ التي لا تحتملُ التعدّدَ والاختلاف.

وتتجلّى الحملةُ المُمنهجةُ في أشكالٍ متعددةٍ، تبدأُ من التضليلِ الإعلاميِّ، ولا تنتهي عندَ حملاتِ الكراهيةِ على وسائلِ التواصُلِ.. تُفبرَكُ التقاريرُ، وتُنتزَعُ التصريحاتُ من سياقها، وتُعادُ صياغةُ الأحداثِ بطريقةٍ خبيثةٍ تُثيرُ الانقسامَ بينَ مُكوّناتِ المجتمعِ الواحد، بل وتُستخدمُ حساباتٌ وهميةٌ، تُدارُ من غُرَفٍ مُظلمةٍ، لبثِّ الشائعاتِ وإشعالِ الفتنِ، في محاولةٍ يائسةٍ لإحداثِ شرخٍ في البنيةِ الاجتماعيةِ التي صمدَتْ في وجهِ أخطرِ التنظيماتِ الإرهابيةِ.

هُنا تَبرزُ أهميةُ الوعيِ السياسيِّ والإعلاميِّ لمُجتمعاتِ شمالِ وشرقِ سوريا، التي باتتِ اليومَ مُطالَبةً ليسَ فقط بحمايةِ حدودِها الجُغرافية، بل أيضًا بحمايةِ حدودِها المعنويةِ منَ الاختراقِ والتشويهِ.

إنَّ الحربَ على الإدارةِ الذاتيةِ ليستْ مجردَ خلافٍ حولَ نَمطِ الحُكم، بل هي جزءٌ من صراعٍ أوسعَ على مستقبلِ سوريا والمنطقةِ، فنجاحُ هذه التجربةِ يعني أنَّ هناكَ بديلاً ممكنًا عن الأنظمةِ القمعيةِ، وأنَّ شعوبَ المنطقةِ قادرةٌ على العيشِ معًا رغمَ تنوّعِها، دونَ الحاجةِ إلى طغيانٍ مركزيٍّ أو تدخُّلٍ خارجيٍّ، ولهذا بالضبطِ، تُستهدَفُ الإدارةُ الذاتيةُ، لأنَّها تُقدِّمُ نموذجًا ينسفُ مُبرراتِ الأنظمةِ القمعيةِ التي تَستندُ إلى الفوضى كذريعةٍ للاستبدادِ.

في وجهِ هذه الحملة، يَبقى الرِّهانُ على وعيِ المُجتمعات، وعلى استمرارِ المشروعِ السياسيِّ والاجتماعيِّ الذي أَثبتَ – رغمَ كلِّ التحدياتِ – أنَّهُ يملكُ أسبابَ الحياة، فبينما تُبَثُّ الكراهيةُ من وراءِ الشاشاتِ، تُزرَعُ بذورُ التغييرِ الحقيقيِّ على الأرض، حيثُ يَعيشُ الناسُ معًا، ويَعملونَ معًا، ويَخطّونَ بأيديهم ملامحَ مستقبلٍ مُختلف.

إنَّ الدفاعَ عن الإدارةِ الذاتيةِ اليومَ لا يَعني الدفاعَ عن حزبٍ أو جهةٍ، بل هو دفاعٌ عن حقِّ الشُّعوبِ في أنْ تَحكمَ نفسها، وعن مشروعٍ لم يتورَّط في الدم، بل وُلِدَ من رَحمِ المعاناةِ، ليكونَ بارقةَ أملٍ في ظلامِ المنطقةِ الطويلِ.

العفو الدولية: على الحكومة السورية اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق العدالة

دعت منظمة العفو الدولية، الحكومة السورية الجديدة برئاسة الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، إلى اتخاذ إجراءات فورية وملموسة لتحقيق العدالة ومنع المزيد من وقوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ومطلع نيسان/ أبريل الجاري، قالت المنظمة في تقرير، إن أحداث الساحل السوري تُعَدّ "جرائم حرب"، محمّلة سلطة دمشق مسؤولية الفوضى الدموية، التي شهدتها المنطقة.

وقالت المنظمة الدولية في بيان، إنها وجهت توصيات وأسئلة إلى السلطات السورية حول خططها المستقبلية، لكنها لم تتلقّ ردًا حتى الآن.

وشددت أن أمام الحكومة الانتقالية فرصة حاسمة لـ"طي صفحة الماضي" وضمان عدم تكرار الفظائع التي ارتكبت منذ عام ٢٠١١ من قبل مختلف أطراف النزاع، بما في ذلك نظام الأسد وحلفاؤه، إضافة إلى الجماعات المسلحة المعارضة وسلطات الأمر الواقع.

وأشارت كريستين بيكرلي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة، إلى أهمية ضمان المشاركة الفعالة للضحايا ومنظمات المجتمع المدني، والشفافية في العملية برمتها، معتبرة أن بناء سوريا جديدة أكثر عدالة يتطلب ضمان المساءلة وتعويض الضحايا.

وسلّطت المنظمة الضوء على قضية المختفين قسرًا، مشيرة إلى خيبة أمل العائلات التي لم تشهد تقدمًا بعد سقوط النظام السابق في كانون الأول ٢٠٢٤، ودعت إلى إشراكهم بفعالية في تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بهذه القضية، تنفيذًا لما نص عليه الإعلان الدستوري الصادر في آذار الماضي.

كما طالبت العفو الدولية بإنشاء آليات فعالة للتدقيق في المسؤولين الحكوميين والعسكريين المتورطين في الانتهاكات، لا سيما على خلفية أحداث آذار/ مارس ٢٠٢٥ في الساحل السوري، والتي وثّقتها تقارير على أنها جرائم حرب ذات طابع طائفي.

وشددت المنظمة على ضرورة محاسبة جميع الأطراف المتورطة، بما فيها الجهات الخارجية، داعية إلى برامج تعويض شاملة تسترشد باحتياجات الناجين وعائلات الضحايا.

«مسد» يرحب بقرار رفع العقوبات الأميركية عن سوريا

رحب مجلس سوريا الديمقراطية بقرار رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، واصفاً إياه بخطوة إيجابية تصب في مصلحة الشعب السوري وتعيد الأمل بإمكانية بناء دولة ديمقراطية تعددية لا مركزية.

ثمّن مجلس سوريا الديمقراطية، قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بشأن رفع العقوبات المفروضة على سوريا، معتبراً هذه الخطوة بادرة تحمل مؤشرات إيجابية من شأنها التخفيف من المعاناة التي عاشها السوريون خلال سنوات الحرب والحصار والضغوط الاقتصادية.

وأكد المجلس في بيانٍ له، أنّ هذا القرار يعزز فرص الحل السياسي الذي يضمن وحدة سوريا وسلامة شعبها بكل مكوناته.

وأضاف البيان: «يعرب مجلس سوريا الديمقراطية عن بالغ تقديره لقرار فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد دونالد ترامب، بشأن وقف العقوبات المفروضة على سوريا، لما يحمله هذا القرار من مؤشرات إيجابية تصبّ بشكل مباشر في مصلحة الشعب السوري».

كما أشاد البيان بالدور البنّاء الذي لعبته المملكة العربية السعودية وعدد من الأطراف الإقليمية في دعم الجهود الرامية إلى التخفيف من الأزمة الإنسانية السورية، مؤكداً أن هذا التطور يمثل بارقة أمل حقيقية نحو مستقبل أفضل.

وختم المجلس بيانه بالتأكيد على أهمية أن تُترجم هذه الخطوة إلى تحرك فعلي نحو عملية انتقال سياسي شاملة، تمثّل تطلعات جميع مكونات الشعب السوري، وتسهم في بناء دولة ديمقراطية تعددية لامركزية حديثة يسودها السلام والاستقرار والازدهار.

منظمة الهجرة الدولية: ١,٨٧ مليون لاجئ ونازح سوري عادوا إلى ديارهم

كشف تقرير لمنظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة عن عودة ١,٨٧ مليون نازح ولاجئ سوري في الداخل والخارج إلى ديارهم بعد سقوط النظام السابق في الثامن من ديسمبر الماضي.

وأشار التقرير إلى أن نقص الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية يشكل التحدي الأكبر أمام عودة السوريين إلى بلادهم.

ودعت المنظمة إلى حشد دعم دولي لمساعدة سوريا على التعافي وعودة السوريين إلى بلدهم ورسم مستقبل أفضل.

وذكر التقرير أن العديد من المجتمعات تواجه صعوبة في الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة والرعاية الصحية، بينما تعيق الثغرات في الوثائق المدنية العائدين من الوصول إلى الخدمات الأساسية أو المطالبة بحقوق السكن والأراضي.

وقالت مديرة المنظمة الدولية للهجرة، إيمي بوب إن السوريين يتمتعون بالمرونة والابتكار، لكنهم بحاجة إلى مساعدة كبيرة لإعادة بناء مجتمعاتهم وحياتهم. وشددت على أن تمكين السوريين من العودة إلى بلد يسير على طريق الاستقرار والتقدم أمر بالغ الأهمية لمستقبل البلاد.

وأضافت إيمي بوب: "لقد أعادت المنظمة الدولية للهجرة تفعيل قدراتها على جمع البيانات في سوريا، وهذا التقرير هو أحدث مساهماتنا في توجيه الجهود الإنسانية وجهود التعافي وغيرها من الجهود القائمة على الأدلة لرسم مستقبل أفضل لسوريا وشعبها".

ووفقا لأحدث تقرير صادر عن مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، انخفض عدد النازحين داخليا بشكل طفيف في أبريل ٢٠٢٥ إلى حوالي ٦,٦ مليون، مقارنة بأكثر من ٦,٧ مليون في مارس.

ومنذ يناير ٢٠٢٤، سجلت المنظمة الدولية للهجرة عودة أكثر من ١,٣ مليون نازح داخلي ونحو ٧٣٠ ألف وافد من الخارج.

هيومن رايتس ووتش تؤكد استمرار جرائم مرتزقة تركيا وسط تجاهل سلطة دمشق

قالت هيومن رايتس ووتش إن مرتزقة «الجيش الوطني» لا يزالون يحتجزون المدنيين ويبتزونهم ويسيئون معاملتهم في شمال سوريا، على الرغم من بدء دمجها في جيش سلطة دمشق، وتعيين «متزعميها في مناصب رفيعة دون محاسبة»، داعياً تركيا إلى التوقف عن دعمها، وفي الوقت نفسه سلطة دمشق، لعدم تعيين متزعمي المرتزقة في مناصب.

وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن مرتزقة الاحتلال «الجيش الوطني» لا يزالون يحتجزون المدنيين ويبتزونهم ويسيئون معاملتهم في شمال سوريا، رغم بدء دمجهم في جيش سلطة دمشق وتعيين قادتهم في مناصب رفيعة، من دون محاسبة.

وأكدت المنظمة أن «الحكومة الانتقالية السورية تتحمّل مسؤولية وقف الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها»، داعية إلى «استبعاد من تورّطوا في انتهاكات سابقة، وضمان الرقابة المدنية على الأجهزة الأمنية».

كما ذكر التقرير أن «من بين القادة المتورطين الذين يشغلون مناصب رفيعة: محمد الجاسم (أبو عمشة)، سيف بولاد (سيف أبو بكر)، فهيم عيسى، وأحمد الهايس (أبو حاتم شقرا)».

ووثّق التقرير «حالات تعذيب وابتزاز واحتجاز تعسفي لأكراد ومدنيين آخرين، بينها حوادث ضرب، وقلع أظافر، وابتزاز مالي لعائلات، وغرامات على العائدين لمناطقهم». كما سجلت «حالات اختطاف وسرقة وتهديد بالعنف، واحتجاز لأشخاص حتى دفع فدية مالية».

وأكد التقرير بأنه «رغم توقيع اتفاقات لدمج القوات وتحقيق الاستقرار، لا تزال الفصائل تمارس سلطتها خارج القانون». وطالبت المنظمة «بوقف الدعم التركي لهذه الفصائل، وتمكين مراقبين مستقلين من الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز، وضمان عودة آمنة وطوعية للنازحين».

وختم آدم كوغل، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة، بالتحذير: «إن لم تُستبعد الشخصيات المتورطة بالانتهاكات ويُحاسبوا، فسيبقى الشعب السوري عرضة للانتهاكات من جيشه الجديد».

سوريا بين الجولاني والشرع

محسن عوض اللَّه

لم تكن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي حول انهيار محتمل للسلطة القائمة في سوريا غريبة على المتابعين للأوضاع الداخلية، فرغم ما يحققه الرئيس الانتقالي أحمد الشرع من اختراقات قوية على صعيد العلاقات الدولية، ونجاحه في رفع العقوبات الأوروبية والأمريكية، والانفتاح على العالم من جديد؛ إلا أن الوضع في الداخل السوري يبدو مختلفًا تمامًا.

فالشرع، ذو الخلفية الجهادية، الذي كان قبل أشهر قليلة على قائمة المطلوبين للولايات المتحدة، ها هو اليوم يجتمع مع دونالد ترامب، ويدخل التاريخ كأول رئيس سوري يشارك في اجتماع قمة مع نظيره الأمريكي منذ أكثر من ربع قرن.

الشرع الذي يغازل إسرائيل بوثائق الجاسوس إيلي كوهين، ويلمح لاستعداده تقديم الرفات كقربان جديد لضمان بقائه في السلطة، يعاني داخليًا بصورة عبّر عنها وزير الخارجية الأمريكي، حين أشار إلى أن "سلطة الشرع على وشك السقوط، وأن الانفجار الداخلي قريب، بل وقريب جدًا".

الشرع الذي قدّم نفسه كرئيس توافقي قادر على مراجعة أيديولوجيته الجهادية، والتحول إلى "رجل جيد جدًا وذو ماض قوي" – على حد تعبير الرئيس الأمريكي – ما يزال عاجزًا عن تقديم نفسه كرئيس لكل السوريين. بل ما زال كثيرون يرونه إرهابيًا احتل قصر الشعب هو وجماعته.

تكمن أزمة الشرع في الداخل في أزمة ثقة عميقة، وتخوفات شعبية من رئيس ذي خلفية جهادية، خاصة في ظل قراراته الانفرادية، مثل الإعلان الدستوري، وتشكيل حكومتين دون إشراك شرائح واسعة من المجتمع السوري. وهي خطوات عززت القناعة بأن "سوريا استبدلت البعث بتحرير الشام، والأسد بالجولاني".

يدفع السوريون اليوم فواتير تحالفات قديمة تعود لما قبل صعود الشرع، حين كان الجولاني يخوض معاركه من إدلب إلى دمشق. فالولاءات والوعود التي قطعها الشرع لمقاتليه السابقين أصبحت الآن مطالب سياسية واضحة: مناصب، سلطة، وحصص في إدارة الدولة.

وقد شاهد السوريون نتائج تلك الولاءات في أحداث الساحل السوري، حين سقط الآلاف خلال ساعات بين قتيل وجريح ومشرّد.

المسلحون الذين يخشاهم الشرع، ويحسب لغضبهم ألف حساب، هم اليوم من يحددون ملامح السياسة الداخلية، ويضعون للرئيس خطوطًا حمراء لا يستطيع تجاوزها. وما يزيد من خطورتهم هو الدعم التركي لهم، ما يجعلهم منفّذين مباشرين لإستراتيجية أنقرة في سوريا، وهي استراتيجية تتعارض جذريًا مع مصالح السوريين، بل وتعيد إنتاج مشروع "سوريا المفيدة" ولكن بواجهة دينية هذه المرة.

هؤلاء من دفعوا الشرع لمهاجمة كونفرانس القامشلي، رغم تأكيده سابقًا على وحدة الأراضي السورية، وهُم أنفسهم من أجبروه على التراجع عن اتفاقياته مع مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، ومع شيوخ عقل الطائفة الدرزية وقياداتها المدنية.

كل ما سبق يطرح سؤالًا كبيرًا: من هو أحمد الشرع؟ هل هو الرئيس المهذّب ذو اللحية المشذّبة والبدلة الرسمية في المؤتمرات الدولية؟ أم أنه ما يزال الجولاني، صاحب اللحية الكثيفة والجلباب القصير والفكر المتشدد في الزوايا المظلمة من الحكم؟

الواقع أنه حتى الآن، يحكم الشرع بسياستين: سياسة خارجية منفتحة تضمن له البقاء في السلطة، وسياسة داخلية خاضعة لابتزاز الإرهابيين.

وربما على الشرع أن يدرك أن ما قاله الوزير الأمريكي ليس تهديدًا، بل رسالة واضحة من البيت الأبيض":لن نقبل أن نتعامل مع رئيس ذو وجهين".

فإما أن يصير الشرع رئيسًا فعليًا لسوريا الجديدة، ويشارك التحالف الدولي وقسد في اجتثاث بقايا التشدد والسلاح، ونحتفل سويًا بافتتاح "برج ترامب" في قلب دمشق

وإما أن يعود لجلباب الجولاني، ويرضخ لضغوط تركيا وميليشياتها، وساعتها سيواجه مصير البغدادي والزرقاوي.

كلمة أخيرةالشرع وحده القادر على تحديد مصيره ومستقبله؛ فإما أن يبقى الرئيس أحمد الشرع، أو نقرأ نحن الفاتحة على "أبو محمد الجولاني.

سوريا.. العقيدة الدينية كأداة سياسية

خالد المطلق

تتمتع سوريا بأهمية جيوسياسية وتاريخية عميقة في منطقة الشرق الأوسط. ولطالما شكل التفاعل المعقد والمتداخل بين السياسة والعقيدة الدينية حجر الزاوية في تكوين الدولة السورية الحديثة ومسار تطورها المضطرب، فسوريا عبر التاريخ كانت أرضاً خصبة نمت فيها جذور عميقة لتفاعل السياسة والعقيدة. هذه الجذور مرت بأربع محطات رئيسية، أولها سوريا القديمة. في هذه الفترة المبكرة قبل الأديان السماوية الكبرى كانت المعتقدات الدينية أشبه بقواعد أساسية للمجتمع، ولم تكن مجرد عبادات شخصية، بل كانت تحدد كيف يعيش الناس، من يحكمهم، وكيف تُدار الأمور. غالباً ما كان يُنظر إلى الحاكم على أنه شخص مبارك أو مرتبط بالآلهة، ما يعطيه سلطة خاصة. أما في الحقبة الإسلامية ومع انتشار الإسلام، أصبح الدين الإسلامي قوة مركزية في سوريا، ولم يعد مجرد عقيدة، بل أصبح جزءاً من ثقافة وهوية الناس. فالأنظمة التي حكمت سوريا في هذه الفترة استمدت قوتها وشرعيتها من الإسلام، وكانت القوانين والأعراف متأثرة بالدين، وساهم الإسلام بشكل كبير في تشكيل الهوية السورية التي نعرفها اليوم. وفي فترة الحكم العثماني عندما حكم العثمانيون سوريا لقرون طويلة، اتبعوا طريقة ذكية للتعامل مع التنوع الديني والعرقي سموها «النظام الملي». ببساطة، سمحوا لكل مجموعة دينية (مثل المسلمين والمسيحيين واليهود) بإدارة شؤونها الخاصة المتعلقة بالأمور الشخصية (كالزواج والطلاق) من خلال قادتهم الدينيين. حافظ هذا النظام على نوع من السلام، لكنه أيضاً رسخ فكرة وجود هويات دينية منفصلة داخل المجتمع. أما في مرحلة الانتداب الفرنسي، بعد الحرب العالمية الأولى وسيطرة فرنسا على سوريا، أثرت سياساتها الاستعمارية بشكل كبير على التوازنات الدينية والسياسية. في هذه الفترة، ظهرت أيضاً حركات وطنية تسعى للاستقلال كانت تضم أشخاصاً من مختلف الخلفيات الدينية، ما أضاف بُعداً جديداً للعلاقة بين الدين والسياسة في إطار النضال من أجل الوطن. باختصار ومن خلال هذه المحطات الأربع، يتضح أن العلاقة بين الدين والسياسة في سوريا لها تاريخ طويل ومعقد تغيرت طبيعتها وتأثيرها عبر الزمن، ما ساهم في تشكيل الوضع الحالي.

الدولة السورية الحديثة

حاولت سوريا بعد الاستقلال البدء في رحلة بناء دولة حديثة، لكنها واجهت تحدياً كبيراً وهو كيف نوحد شعباً متنوعاً دينياً وعرقياً تحت راية واحدة؟. والحقيقة أنه بعد انتهاء الانتداب الفرنسي، واجهت سوريا صعوبة في بناء هوية وطنية موحدة. كان التنوع الديني والعرقي موجوداً بقوة، وكان التحدي هو كيف نجعل جميع هذه المجموعات تشعر بالانتماء إلى سوريا كوطن واحد بدلاً من التركيز على هوياتها الخاصة؟ وفي هذه المرحلة ظهرت فكرة «القومية العربية» كحل محتمل للوحدة. وكانت هذه الفكرة تحاول بناء هوية مشتركة على أساس اللغة والتاريخ والثقافة العربية بدلاً من الدين. وفي البداية، كان للقومية العربية تأثيرات كبيرة، إذ حاولت أن تقلل من أهمية الانتماءات الدينية والإثنية في السياسة. وعندما وصل حزب البعث إلى السلطة، كانت لديه أيديولوجية قومية اشتراكية علمانية (غير دينية). في البداية، حاول البعث أن يقلل من دور الدين في الحياة العامة والسياسة، لكن مع مرور الوقت بدأ الحزب في استخدام الدين بشكل انتقائي أو براغماتي لتحقيق أهداف سياسية، مثل تعزيز الوحدة الوطنية أو كسب تأييد بعض الفئات. كان لهذه السياسات تأثيرات على التوازنات بين المجموعات الدينية والمذهبية المختلفة في البلاد. وكرد فعل على سياسات الدولة التي قد يعتبرها البعض تهميشاً للدين أو تقييداً للحريات الدينية، بدأت تظهر وتتطور حركات إسلامية في المجتمع والسياسة. وسعت هذه الحركات إلى إعطاء الدين دوراً أكبر في الحياة العامة وفي صنع القرارات السياسية، وأصبحت قوة مؤثرة بشكل متزايد. وباختصار، نجد أن محاولة بناء دولة سورية حديثة وموحدة واجهت تحدي التنوع، مع صعود القومية العربية التي حاولت تقديم حل علماني، لكن في النهاية تصاعد دور الدين (العقيدة) في السياسة السورية، سواء من خلال استخدام الدولة له أو من خلال ظهور حركات إسلامية.

العقيدة كأداة للصراع والتعبئة

في كثير من الأحيان يتحول الدين إلى سلاح يُستخدم في المعارك السياسية. ومن خلال الطائفية السياسية، نجد أنه بدلاً من أن تكون الانتماءات الدينية والمذهبية مجرد جزء من هوية الناس، تم استغلالها في الصراعات السياسية. بمعنى آخر، استخدمت بعض الأطراف انتماء الناس إلى طائفة معينة لكسب التأييد ضد طائفة أخرى أو لتبرير أعمال العنف والتمييز. يسمى هذا الاستغلال للانتماءات الدينية «الطائفية السياسية». كما أن دور الخطاب الديني في تأجيج الأزمات له تأثير كبير في التعبئة وإثارة الصراعات من خلال بعض القادة أو الجماعات الذين يستخدمون اللغة الدينية بطريقة تثير الفتنة والكراهية بين الناس. وبدلاً من أن يكون الدين مصدراً للسلام والتسامح، تم استخدامه لتعبئة الأنصار ضد «الكفار» أو «الضالين» أو «الأعداء» الذين ينتمون إلى طائفة أخرى. ساهم هذا النوع من الخطاب الديني المتطرف في تأجيج الأزمات وتحويل الخلافات السياسية إلى صراعات دينية.

أيضاً، هناك العوامل الإقليمية والدولية التي لعبت دوراً كبيراً في تأجيج الصراعات العقدية من خلال تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن السوري، ودعمت في كثير من الأحيان أطرافاً بناءً على انتماءاتهم الطائفية أو المذهبية. وزاد هذا الدعم الخارجي من حدة الانقسامات الطائفية وعمقها، وحوّل الصراع إلى ساحة لتنافسات إقليمية ودولية ذات أبعاد طائفية. وتحول الصراع السياسي في الثورة السورية إلى حرب أهلية مدمرة لعبت الطائفية والعقيدة فيها دوراً واضحاً، ولم يعد الصراع مجرد مطالبة بالحرية والكرامة والديمقراطية، بل اتخذ أبعاداً طائفية وعقائدية، حيث قاتلت مجموعات تنتمي إلى مذاهب أو تفسيرات دينية مختلفة ضد بعضها البعض، وأصبح الانتماء الديني في كثير من الأحيان سبباً للاستهداف والعنف. باختصار، بات واضحاً كيف تحولت العقيدة في سوريا من مجرد إيمان شخصي إلى أداة قوية تُستخدم في الصراعات السياسية لتعبئة الناس وتأجيج الكراهية وتعميق الانقسامات الطائفية، خاصة في ظل صراع مسلح تدخلت به قوى خارجية كثيرة.

محاولات تجاوز الانقسام وبناء دولة مدنية

بعد سنوات من الصراع وسقوط نظام الأسد، تحاول سوريا بناء مستقبل جديد يتجاوز الانقسامات. ولهذا، لابد من بعض الأفكار التي يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الخيار المصيري:

١- مبادرات الحوار والمصالحة: يجب بذل جهود حثيثة لمحاولة جمع السوريين من مختلف الخلفيات معاً للحوار والتفاهم، والهدف هو بناء جسور من الثقة والمصالحة بين المكونات المختلفة للمجتمع السوري، سواء كانت دينية أو عرقية أو سياسية، والتوصل إلى حلول سلمية للمشاكل.

٢- أهمية فصل الدين عن الدولة: فكرة أساسية تُطرح هي ضرورة بناء دولة مدنية أو علمانية. وهذا يعني أن تكون المؤسسات الحكومية والقوانين محايدة ولا تفضل ديناً أو مذهباً معيناً على آخر، والهدف هو ضمان حقوق جميع المواطنين بالتساوي، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية أو غير الدينية. بمعنى آخر، أن تتعامل الدولة مع جميع المواطنين كمواطنين أولاً وأخيراً.

٣- تحديات بناء دولة مدنية شاملة: الطريق نحو بناء دولة مدنية في سوريا ليس سهلاً ومليء بالعقبات. وهناك تحديات داخلية، مثل عمق الانقسامات والثقافة الطائفية التي ترسخت خلال الصراع، بالإضافة إلى تحديات خارجية تتعلق

بتدخلات القوى الإقليمية والدولية وأجنداتها المختلفة. ويتطلب بناء الثقة وتحقيق المصالحة وتغيير العقليات وقتاً وجهداً كبيرين.

٤- نماذج مقارنة: للنظر إلى المستقبل بتفاؤل يجب أن يتم استعراض تجارب دول أخرى حول العالم نجحت في إدارة التنوع الديني وبناء دول مدنية مستقرة. يمكن لهذه التجارب أن تقدم دروساً وأفكاراً لسوريا حول كيفية التعامل مع التنوع وبناء نظام سياسي واجتماعي عادل ومستقر للجميع.

في الختام، توضح الرحلة عبر تاريخ سوريا شيئاً مهماً: العلاقة بين السياسة والدين (العقيدة) كانت دائماً معقدة ومتداخلة وتركت بصمات واضحة على كل مراحل تطور البلاد، إذ أثرت على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وحتى حقوق الناس وحرياتهم. الدرس الذي يجب تعلمه من هذا التاريخ هو أن بناء مستقبل مستقر لسوريا يتطلب فهماً عميقاً لهذا التفاعل. ولتجاوز التحديات الحالية، من الضروري السعي نحو دولة تحترم تنوع شعبها وتضمن حقوق الجميع بغض النظر عن معتقداتهم. ولتحقيق ذلك، يتوجب التركيز على الحوار الوطني الشامل وبناء مؤسسات قوية وعادلة تفصل بوضوح بين الدين والدولة وتطوير مناهج تعليمية تعزز التسامح والمواطنة المشتركة. وبالنظر إلى المستقبل، لا شك أن سوريا تواجه تحديات كبيرة، لكن هناك أيضاً فرصاً لبناء دولة جديدة تقوم على العدل والمساواة واحترام التنوع. وعلى الرغم من أن الطريق طويل وصعب، لكن الأمل يظل معقوداً على جيل جديد من السوريين قادر على بناء مستقبل أفضل. ويمكن القول إن فهم العلاقة بين السياسة والعقيدة أمر بالغ الأهمية لفهم حاضر سوريا ومستقبلها. وتبقى هناك العديد من الأسئلة التي تستحق المزيد من البحث والدراسة، من قبيل: كيف يمكن بناء دولة سوريّة تحترم التنوع الديني وتفصل بين الدين والدولة بشكل يضمن حقوق جميع المواطنين؟ وما هي العوامل الداخلية والخارجية التي ستشكل مستقبل هذه العلاقة في سوريا؟

منظمة سارا تستنكر جرائم العنف ضد النساء في اللاذقية وطرطوس

أدانت منظمة سارا لمناهضة العنف ضد المرأة الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها النساء، خصوصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطة دمشق، مطالبة الجهات المعنية والمنظمات الحقوقية والدولية بالتحرك العاجل لوضع حد لهذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها.

وألقت عضوة منظمة سارا لمناهضة العنف ضد المرأة زينب عليكو، بياناً أمام مركز المنظمة الواقع في حي الشيخ مقصود بمدينة حلب، بحضور العشرات من النساء، إلى جانب عضوات وممثلات عن الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية.

وأكد البيان أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يُعدّ من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في المجتمع، معتبراً أنه مشكلة خطيرة وكارثية، لا تمس المرأة فحسب، بل المجتمع بأسره.

وأشار إلى تصاعد وتيرة العنف ضد النساء، خاصةً مع انتشار «الجماعات المتطرفة» التي تمارس أبشع الجرائم من قتل وخطف واعتداء جنسي، دون أي اعتبار للعرق أو الدين، ما فاقم من معاناة النساء في مناطق عديدة من سوريا.

وسلّط البيان الضوء على ثلاث جرائم وقعت مؤخرا بحق نساء في كل من جبلة، اللاذقية، وطرطوس، وهن (عائشة، غفران، وغالية)، حيث تعرضن للقتل والخطف والضرب والشتم بألفاظ طائفية وكراهية صريحة.

وحذرت المنظمة من أن استمرار صمت سلطات دمشق وعدم محاسبة الجناة سيؤدي إلى مزيد من الانتهاكات، وربما إلى جرائم أكثر عنفاً بحق النساء في المستقبل، مؤكدة أن هذه الممارسات ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة إن لم يتم اتخاذ خطوات رادعة.

وفي ختام البيان، أكدت منظمة سارا، وقوفها إلى جانب جميع المنظمات النسائية، ورفعت صوتها بنداء موحد إلى كل الجهات الحقوقية والدولية تدعو فيها إلى محاسبة الجناة، وحماية النساء من كل أشكال الانتهاكات.

الإدارة الذاتية: مشروع القائد أوجلان مشروع تاريخي وحل جذري لمعضلة الشرق الأوسط

أصدرت الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا بياناً حول نتائج مؤتمر حزب العمال الكردستاني الـ ١٢، باركت في مستهله قرارات المؤتمر.

وجاء فيه: «في هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها شعوب الشرق الأوسط، وفي ظل تعقيدات الأزمات المتراكمة الناتجة عن سياسات النفي والإنكار والتعصب القومي والديني، نؤكد نحن في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا أن مشروع القائد عبد اللّه أوجلان يُعد مشروعاً تاريخياً وحلاً جذرياً لمعضلة الشرق الأوسط، يقوم على أسس السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لقد قدم القائد أوجلان رؤية متكاملة لإنهاء الصراعات التي عانى منها الشرق الأوسط لعقود، من خلال نموذج الأمة الديمقراطية، وأخوة الشعوب، وحرية المرأة، وحماية البيئة. إن هذا المشروع لا يقتصر على حل المسألة الكردية فقط، بل يشكل خريطة طريق لتحرير شعوب المنطقة من إرث الاستبداد والعنف القومي والديني.

ويُعد هذا المشروع حجر الأساس في تحقيق تأثير مهمٍ وملموس على الواقع السوري عموماً، وشمال وشرق سوريا بشكل خاص، حيث بات يشكل انطلاقة حقيقية نحو تعزيز السلام الداخلي، وترسيخ مفهوم العيش المشترك بين مختلف المكونات. كما أثبتت التجربة في مناطقنا أن هذا المشروع يُسهم في بناء نموذج ديمقراطي يعكس تطلعات الشعوب ويمنحها دوراً فعالاً في إدارة شؤونها بإرادتها الحرة.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية تكاتف الشعوب والتفافها حول هذه الخطوة التاريخية، وتعزيز روابطها على أساس القيم الديمقراطية المشتركة، باعتبار ذلك الضمان الأساسي لبناء مجتمع تعددي يرفض الاستبداد بكل أشكاله. إن تطوير النضال الديمقراطي المشترك بين الشعوب يُعد حجر الأساس لتحقيق تحول حقيقي في مستقبل المنطقة، وبناء نظام جديد قائم على الحرية والكرامة الإنسانية».

«آلية مشتركة» بين الإدارة الذاتية ودمشق بشأن العوائل السورية في مخيم الهول

بيّن رئيس مكتب شؤون النازحين واللاجئين في هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل في إقليم شمال وشرق سوريا، شيخموس أحمد، أنه تمّ النقاش مع الحكومة الانتقالية في دمشق لإيجاد آلية مشتركة لإخراج العوائل السورية من مخيم الهول وعودتهم إلى مناطقهم الأصلية.

وعُقد مؤخراً اجتماعٌ ثلاثي في مخيم الهول، ضم وفدا من الحكومة السورية الانتقالية، ووفداً من التحالف الدولي، وممثلين عن الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، للنقاش حول إيجاد آلية مشتركة لإخراج العوائل السورية من مخيم الهول والاطلاع على أوضاع المخيم

وبحسب شيخموس أحمد، أنَّ الاجتماع تمخّض عن وضع آلية مشتركة لإخراج العوائل السورية الموجودة ضمن مخيم الهول وعودتهم إلى مناطقهم الأصلية لوضع حد لمعاناة العوائل وإخراجهم من المخيم.

وأكد شيخموس على أنَّ الإدارة الذاتية ستمد يد العون لكل من يرغب بالعودة الطوعية إلى منطقته الأصلية، وأنَّ الإدارة الذاتية تضع الملف الإنساني فوق أي اعتبارات سياسية.

حركة المجتمع الديمقراطي تثني على جهود الإدارة الذاتية في ترسيخ دعائم التعلم بلغة الام

هنأت حركة المجتمع الديمقراطي الشعب الكردي بمناسبة يوم اللغة الكردية، معبّرةً عن تقديرها العالي لجهود الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، التي سخّرت إمكانياتها لضمان تثبيت دعائم التعليم باللغة الأم وصون حق التعلم والتعبير بها.

أصدرت حركة المجتمع الديمقراطي بياناً بمناسبة يوم اللغة الكردية، الذي يصادف الخامس عشر من أيار من كل عام، حيث وجهت أسمى التهاني والتبريكات إلى الشعب الكردي في جميع أنحاء كردستان وفي المهجر، احتفاءً بهذه المناسبة العزيزة.

وأكدت الحركة في بيانها أن اللغة الكردية، ورغم تعرضها لمحاولات الطمس والصهر، حافظت على وجودها بقوة، وشهدت نهضةً ملحوظة في مختلف المجالات، وذلك بفضل نضال الشعب الكردي وإرادته الصلبة المستلهمة من حركات التحرر الكردية ضد كل محاولات الإلغاء والإقصاء.

وفي هذا السياق، شددت TEV–DEM على ضرورة استذكار الشهداء الذين ضحّوا بحياتهم من أجل الحفاظ على وجود الشعب الكردي، الذي عانى لعقود طويلة من سياسات الإبادة والإنكار والتغييب القسري التي مارستها الأنظمة الاستبدادية، والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم.

كما عبّرت الحركة عن تقديرها العالي لجهود الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، التي سخّرت إمكانياتها لضمان تثبيت دعائم التعليم باللغة الأم، وصون حق التعلم والتعبير بها، من خلال تكريس ذلك في العقد الاجتماعي. وأكدت أن اللغة الكردية هي هوية الشعب الكردي وأساس وجوده، وهي تحفظ خصوصيته، وتعزز قيم العيش المشترك وأخوة الشعوب ووحدة المصير عبر التاريخ.

مسد: التفاوض سبيل الاستقرار واتفاق 10 آذار ركيزة لإنهاء الانقسام

أكد مجلس سوريا الديمقراطية، أن المرحلة تتطلب إنهاء النزاعات عبر المسارات السلمية، وأن التفاوض سبيل الاستقرار واتفاق ١٠ آذار بين قوات سوريا الديمقراطية وسلطة دمشق ركيزة أساسية لإنهاء الانقسام.

عقدت الهيئة الرئاسية لمجلس سوريا الديمقراطية، بحضور الرئيسة المشتركة ليلى قره مان وأعضاء الهيئة، اجتماعاً؛ لمناقشة المستجدات السياسية على المستويات السورية والإقليمية والدولية، وتحديد المواقف من التحولات الجارية.

وناقش المجتمعون التطورات الإقليمية والدولية، وأكدوا أن المرحلة تتطلب إنهاء النزاعات عبر المسارات السلمية، مع الإشارة إلى أن موازين القوى تشهد تغيرات بارزة، بينما تستمر بعض الأطراف الإقليمية في تأجيج الصراعات وعرقلة المبادرات السياسية، ما يُعد عائقاً أمام الاستقرار العام.

وفي الشأن السوري، شدد الحضور على أهمية رفع العقوبات المفروضة على سوريا والشعب السوري من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، معتبرين أن استقرار سوريا يمثل عاملاً حاسماً لاستقرار المنطقة.

وأثنى الاجتماع على المواقف العربية الداعمة لحل سياسي شامل، مشيرين في الوقت نفسه إلى أن التدخلات الإقليمية تُسهم في تعقيد المشهد السياسي والأمني، وتؤجج الانقسامات الداخلية.

وأوضحت الرئيسة المشتركة ليلى قره مان، أن سوريا تواجه تحديات مصيرية أبرزها تهديد السلم الأهلي وتفشي خطاب الكراهية وغياب مسارات العدالة الانتقالية، وأكدت أن الحوار والتفاهم والتفاوض تمثل الأسس الضرورية لتجاوز الأزمة، بوصفها الطريق الحقيقي نحو برّ الأمان.

وأكدت أن مجلس سوريا الديمقراطية يواصل طرح مبادرات سياسية واستراتيجيات وطنية تهدف إلى بناء دولة ديمقراطية تحقق تطلعات السوريين جميعاً، مؤكدة أن حماية جميع المكونات السورية يجب أن تكون أولوية وطنية لا تقبل التأجيل، وأن الحوار الوطني هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك.

وتطرق الاجتماع إلى اتفاق ١٠ آذار الموقّع بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، وأحمد الشرع، وعُدَّ الاتفاق خطوة محورية نحو إطلاق عملية سياسية شاملة تضع حداً للانقسام وتفتح آفاقاً لتسوية مستدامة.

كما جدّد المجتمعون التمسك بمشروع اللا مركزية كحل جوهري للأزمة السورية، داعين إلى بناء تحالفات سياسية مع القوى الديمقراطية في عموم الجغرافيا السورية، لدفع مسار التغيير السياسي قدماً.

وانتهى الاجتماع بالتشديد على أهمية مواكبة مجلس سوريا الديمقراطية للتطورات المتسارعة في البلاد، وتوسيع دائرة الحوار السوري–السوري الذي يقوده المجلس، في سبيل بلورة رؤية جامعة تستند إلى التعددية والديمقراطية والشراكة الوطنية.

وفد من "السلام" يزور مقر "التقدّمي" في قامشلو

زار وفد من حزب السلام الديمقراطي الكُردستاني، مقرّ الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا في مدينة قامشلو.

وتألف الوفد من رئيس الحزب، طلال محمد، وعضوة مكتب المرأة، شيرين يوسف، والمستشار الإعلامي، عماد أحمد، ومسؤول مكتب الشبيبة، أحمد إبراهيم.

وكان في الاستقبال سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي، الدكتور صلاح درويش، وعضوي المكتب السياسي، ميداس آزيزي ومصطفى سعدون، وعضو اللجنة المركزية، برزان عكو.

وجاءت الزيارة في إطار تعزيز العلاقات الثنائية القائمة على الحوار والتعاون المشترك، وتبادل وجهات النظر والرؤى حول آخر المستجدات السياسية على الساحة السورية، فضلاً عن التركيز على مخرجات كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي، وما ينبغي القيام به من خطوات في الفترة القادمة.

وفي نهاية اللقاء، أهدى الأستاذ طلال محمد نسخاً من كتابه "سوق سوداء" إلى قيادة التقدمي.

«جماعة وظيفية» تشكّل الوطنية السورية!

● طارق حمو

تتصدر على رأس الأولويات الكثيرة التي ترتكز عليها السلطة في دمشق (المُقادة من هيئة تحرير الشام كما ينبغي التذكير دائماً) سردية «بسط الدولة سيطرتها على كل مناطق البلاد»، بمعنى ضرورة أن يتاح للحكومة/ الدولة، وعبر قوات الأمن والفصائل التي تشكل «الجيش النظامي السوري»، السيطرة على الأطراف وإزالة كافة مظاهر الإدارات الذاتية المحلية لمكونات هذه الأطراف. وتذهب السلطة، مدعمة ومستندة على الإعلام العربي، في تخوين وتجريم كل الأصوات الرافضة لفصائلها من تلك التي تشير إلى ماهية وجوهر هذه الفصائل وتدين الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبتها وترتكبها في المناطق التي تمددت فيها. تصف السلطة وإعلامها السوريين الرافضين لحكم فصائلها الظلامية المتشددة بـ«الانفصاليين» وتعتبر سلاحهم الذي دافعوا به عن أنفسهم طيلة سنوات الحرب الأهلية السورية «سلاحا خارج إطار الدولة» التي تختصرها في نفسها فقط: الهيئة وفصائلها ومسلحيها وقادتها الأجانب.

ثمة حاجة لتشريح خطاب سلطة هيئة تحرير الشام وأخذ خزعة من عقلها الغائر الباطن للكشف عن ما تضمره لسوريا الأرض والشعب (ظهر جزء من هذا المضمر في الأشهر الأخيرة) من خطط وبرامج تقوم على إحداث تغييرات وانزياحات هائلة (هدم وردم سكاني) في الجسد السوري تفضي إلى تشكيل دولة جديدة بشخصية وتركيبة جديدة تحدث قطيعة نهائية مع سوريا القديمة التي خبرناها وخبرها العالم طيلة عقود طويلة.

أولاً: تتمسك السلطة بمغالطة اعتبار نفسها هي الدولة والعاصمة والمركز واعتبار الأطراف هي الهوامش. وتصر على رؤية حالة «الديفاكتو» التي تعيش فيها الأطراف بوصفها مؤقتة وطارئة وغير أصيلة، وبالتالي خارجة عن السياق الوطني. بينما تصور نفسها وترى في ذاتها الدولة والسلطة القائمة الدائمة التي تمثل في شخوصها وفكرها وتمظهراتها المسلحة الكل والأساس والأصل السوري. وهنا، تصادر السلطة مفهوم وشعور وميزة «الوطنية السورية» من الآخرين وتجعلها حكرا عليها هي فقط، فتجعل من الفصيل المذهبي القادم من أحد الأطراف هو الدولة لمجرد وثوبه على السلطة اعتماداً على القوة الغاشمة وإزاحته النظام السابق من على كرسي الحكم في العاصمة. إنه توجه شديد المركزية وفكر إقصائي استبعادي غارق في الشمولية والاستبداد.

ثانياً: تمضي السلطة في شطب كل التاريخ السياسي السوري المعارض. ترفض الاعتراف بوجود أحزاب وقوى وشخصيات سياسية وطنية معارضة قارعت النظام السابق ودفعت أكلافاً وأثماناً هائلة وضحت كثيراً عندما اصطدمت بقمع وتنكيل وتخوين من النظام السابق. تريد السلطة الحالية إزالة كل هذا التاريخ وكل هذا التراث النضالي من فكر وعقل وواقع السوريين عبر حظر ومنع الأحزاب السياسية. ترى السلطة في القوى والأحزاب السياسة العابرة للطائفة والقومية والقائمة على الوطنية السورية خطراً عليها ومانعاً لفرض رؤيتها المعادية للوطنية السورية القائمة على الرؤية المذهبية التكفيرية المتشددة. هي لا تريد أي أحزاب وقوى سياسية تجمع كل السوريين على أساس وطني بحت، بل تريد توطيد محاصصة مشوهة مزيفة تقسّم السوريين عبرها وتحولهم إلى أكثرية تربطها بنفسها وأقليات تعمل على تمثيلها عبر منح بعض الشخوص فيها مناصباً هنا أو مهمات وامتيازات هناك.

ثالثاً: تحاول السلطة الجديدة اختصار سوريا المتنوعة في طائفة واحدة وتكبيل هذه الطائفة في نطاق التفسير المتشدد الذي تتبناه وتفرضه. كما تنشغل بـ«تطهير» الحيز الجغرافي من الحضور السوري خارج «طائفة السلطة» و«تطهير» الطائفة نفسها من الفكر/ الإرث الشامي المعارض لتفسير السلطة ومنهجها التكفيري المتشدد. والواضح بأن السلطة تراهن على الزمن في توطيد فكرها وتفسيرها للإسلام السني واستبعاد كل تفسير آخر بغية إحكام القبضة على الأكثرية السنيّة السورية، وبالتالي شرعنة ادعاءاتها بتمثيل الأكثرية بعد مصادرتها لهذه الطائفة وتكميم الأصوات المناهضة لها وقمع التيارات التقليدية المتجذرة التي ترفض رؤاها وفكرها والتي تصر على التمسك بهوية وخصوصية الإسلام السنيّ الشامي.

رابعاً: تلجأ السلطة إلى «الفصائل المنفلتة» حينما تريد تأديب خصومها من السوريين المختلفين (طائفياً ومناطقياً وسياسياً)، فتشغّل هذه الفصائل وتوكل لها «المهام القذرة» في ارتكاب المجازر والانتهاكات، كما حصل في الساحل بحق المكون العلوي ومؤخراً في جرمانا وصحنايا والسويداء بحق المكون الدرزي. وتحقق هذه «الفصائل المنفلتة» للسلطة هدف «تأديب» الخصوم من الطوائف غير السنيّة (العلويين والدروز الآن) والمناطق الإدارية في الأطراف (الساحل والسويداء)، ومن ثم التنصل من جرائمها (رغم إشادتها بالنفير العام ضد علويي الساحل) وإخفاء معالم هذه الجرائم عبر «لجان تحقيق» تتولى مهام «كشف الحقائق» تمنح وعوداً بالعدالة وإنصاف الناس، لكنها تؤجل مواعيد نشر تقاريرها شهراً بعد شهر، مراهنة على الزمن وعلى تقادم الجريمة، أي أن تصبح من الماضي وفي طي النسيان.

خامساً: تراهن السلطة على الدهماء من أولئك الذين يتم تجهيلهم وشحنهم بالعنصريات الدينية والمذهبية والقومية بشكل ممنهج لاستخدامهم في عمليات «تطهير» المناطق الداخلية (في التفسير القديم/ الجديد: سوريا المفيدة) من كل وجود للمكونات السورية غير السنيّة. فتتم فبركة حادثة شتم رجل دين درزي للنبي محمد لتكون بداية لحملة تطهير مذهبي بحق الدروز، فتهيج الدهماء ويتم الهجوم على الأحياء ذات الغالبية الدرزية في دمشق وقتل عشرات الأبرياء والتنكيل بالطلاب الدروز في جامعات الداخل، وبالتالي إنجاح عملية الفرز/ التطهير الطائفي عبر دفع الطلاب الدروز إلى مغادرة جامعات الداخل والتوجه إلى قراهم في محافظة السويداء. كما تهجم الدهماء على المطاعم وأماكن التسلية في العاصمة، فتنكل بالناس هناك وتعتدي على طلاب مسيحيين سوريين بتهمة «الاختلاط بين الجنسين»، ناهيك عن عمليات خطف البنات وتصفية المواطنين في حوادث تقيد «ضد مجهول» وارتكاب انتهاكات يومية بعيدة عن أعين العالم وبدون أن تلقي أي صدى أو اهتمام في الإعلام الرسمي.

سادساً: تحاول السلطة الاستفادة من قبولها في الخارج وفتح الدول العربية والغربية قنوات الاتصال مع قياداتها واستقبال العديد من القادة العرب والغربيين لأحمد الشرع وفرد البساط الأحمر أمامه من أجل تسويق نفسها داخلياً والمضي قدماً في سياساتها القائمة على التنكيل بخصومها وتوطيد «التمكين» في مفاصل الدولة وصنع نظام أحادي يتبع الفصيل. وكل ذلك بالاستناد على «الاعتراف الخارجي» وحاجة العالم للنظام الجديد في العديد من الملفات العالقة. وهنا، تجاهد السلطة في تقديم خدماتها للخارج والاشتغال كجماعة وظيفية تتولى حسم وحل العديد من الملفات التي تهم العرب والغرب مثل: محاربة تنظيم داعش في سوريا والتخلص من المقاتلين الأجانب وحماية الحدود مع إسرائيل وإحداث القطيعة مع إيران والجماعات التابعة لها، أو حتى الانضمام إلى الاتفاقيات الإبراهيمية والتحول لجزء من محور الاعتدال العربي.

والحال بأن سلطة الشرع ماضية في اللعب على التوازنات والحسابات السياسية عبر عرض خدماتها للمساهمة في حل ملفات ذات وزن دولي وعربي، وكل ذلك مقابل مكاسب تجنيها هي، وفي مقدمتها انتزاع الاعتراف بها وقبولها بوصفها هي الحكومة وهي من تمثل سوريا والتغاضي عن كل أشكال الانتهاكات والجرائم التي تظهر جراء تنفيذها مخطط «التمكين» و«التشكيل» الذي تقوم عليه لتغيير بنية وجوهر الدولة السورية. وحتى لو كان الاعتراف الدولي مشروطاً بسير عملية انتقالية صحيحة أو خلو سجل الحكومة من انتهاكات لحقوق الإنسان، فإن مجرد فتح قنوات اتصال ورمزية الاستقبالات الرئاسية يكفي لمنح السلطة فرصة للالتفاف على المطالب الدولية وكسب الوقت لكي تنجز المرحلة الأولى من مراحل إزاحة خصومها في الداخل ومنح الفصيل برهة لابتلاع مؤسسات الدولة، وبالتالي صنع واقع لا يمكن العودة عنه أبداً.

وتحاول السلطة التخلص من كل خصومها حسب تراتبية وضعتها منذ البداية: الأضعف فالضعيف فالقوي فالأقوى. وكانت الافتتاحية في الهجوم الماحق الذي طال المكون العلوي في حمص وحماة والساحل، ومن ثم في الهجوم بحق المكون الدرزي الذي يبدو أنه أجهض وتوقف بعد التدخل العسكري الإسرائيلي وقصف آلة حرب الدولة العبرية القصر الرئاسي. كما تلجأ السلطة إلى سياسة توزيع الأدوار في إسناد المهام القذرة إلى من تقول عنهم «الفصائل المنفلتة» لكي تتهرب من تحمل مسؤولية الدم المراق بعد أن تكون حققت الغرض من العملية وقضت على هؤلاء الخصوم أو نالت من إرادتهم في المقاومة والرفض للأبد كما تتصور وتتمنى.

ولا تجد السلطة ضيراً من مديح «النفير العام» حينما يتعلق الأمر بتطهير مذهبي يطال عرباً لمجرد اختلافهم بالمذهب ولا من استخدام «فزعة العشائر العربية» حينما يكون الكرد (المسلمون السنّة في غالبيتهم الساحقة) هم الهدف. ولعل تعيين مجرمي حرب موجودين على لوائح الإرهاب الدولية، كحاتم أبو شقرة وقبله محمد الجاسم (أبو عمشة)، ضمن الجيش السوري الجديد يوحي جلياً بنوايا هذه السلطة العدائية للمكون الكردي السوري، ناهيك عن ارتهانها للمطالب والإرادة التركية ولجوئها إلى «البراغماتية» الفصائلية في تمرير أوامر دولة خارجية محتلة طامعة مقابل الحصول على مكاسب لصالح الفصيل الذي يدير هذه السلطة. إنها عقلية الجماعة الوظيفية اللاوطنية التي تطرح السيادة والأرض والشعب كسلع في بازارات مفتوحة مع الخارج ضماناً لبقائها هي وظناً منها بأن ذلك يمنحها قوة أكبر على الاحتفاظ بالحكم إلى الأبد.

من أجل «الرئيس» كل شيء مباح

● رؤوف كاراكوجان

يمكن الإشارة إلى العديد من الأمثلة التي تثبت أنّ تركيا اليوم، ليست دولة طبيعية في كل النواحي، فآليات النظام، مثل النظام الإداري لرئيس الحزب، والنظام القضائي، والنظام التشريعي، والنظام التعليمي، كلها معيبة وغير منظمة إلى حد كبير.

وعندما نأخذ في الاعتبار تعيين الأوصياء، والاعتقالات، والمحاكمات، والإعدامات، وقمع المعارضين، والضغط، والاضطهاد والترهيب والتهديد والعديد من القضايا الأخرى، نرى أن تركيا ليست دولة طبيعية.

كما أنّ نهجها تجاه عملية السلام ليس واضحاً بما فيه الكفاية، لقد وضع حزب العمال الكردستاني كل شيء على كف الميزان، واتّخذ الخطوات المتوقعة منه، ومع إعلانه لقراراته للعامة، بدأ تمهيد الطريق للسلام، لكن الكف الآخر للميزان لا يزال فارغاً، وحتى في هذه المرحلة، فإنّ أسلوبها في حل مشكلة معقدة ليس طبيعياً.

عندما نقول إنّ تركيا ليست دولة طبيعية فإنّنا نعني أنه ليس من الواضح ما الذي يريد «الرئيس» (أردوغان) الذي جعل البلاد غير طبيعية أن يحققه، وما الذي يريد أن يصل إليه، لقد ابتعدت (تركيا) عن الاستقرار السياسي والاقتصادي واتّخذت مساراً مختلفاً، ومعضلة السياسة الخارجية التي يواجهها تتفاقم يوماً بعد يوم، ولكن على الرغم من أن التوازنات السياسية في المنطقة تعقّدت بشكل كبير، فإنّ الرئيس لا يظهر أي علامة على الاستقرار في أي قضية.

إنّه يرى المعارضة والمعارضين وحوشاً، ويستمر في هجماته عليهم، أي أنّه يحقّ للرئيس كل شيء والأمور سهلة وعلى ما يرام بالنسبة له، كيف يمكن للبلاد أن تكون خالية من الإرهاب ما لم يتم إدراج إرهاب الدولة ضمن مفهوم «تركيا خالية من الإرهاب»، وهو ما لا نقبله؟ إنّ أشدّ أنواع الإرهاب هو الإرهاب الذي ترعاه الدولة، إذا كان قصدهم هو إرهاب الدولة، فمن الممكن حينها فهم مفهوم «تركيا خالية من الإرهاب».

لا شكّ أنّ المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني قد جلب ارتياحاً كبيراً لتركيا، لقد وضع رؤية القرن الجديد لتركيا، ومنح الرئيس قرضاً كبيراً لتنفيذ مشاريعه الخاصة، مثل الإصلاحات السياسية والقانونية، واستغلال الدولة والرئيس هذه الفرص الحالية لتحقيق مصالحهما السياسية الخاصة ليثير العديد من الشكوك، فأسلوبه في التحدث واللغة التي يستخدمها مزعجان للغاية.

إنّه يربط الملف السوري والإدارة الذاتية بحزب العمال الكردستاني، ويخلق جبهة ضد الحركة السياسية في روج آفا ويجعلها عدواً، وينشر هذه الرؤية لدى الرأي العام أيضاً، في حين أنّ الأعمال العدائية والانتهاكات التي تقوم بها حكومة هيئة تحرير الشام بحق العلويين والدروز والكرد والعرب العلمانيين وغيرهم من الأقليات واضحة، لا يوجد أي ضمان للهويات العرقية والدينية في ظل حكومة سوريّة متطرفة وتكفيرية وسلفية وجهادية، ومع ذلك يبحث الرئيس في تركيا عن ذرائع بشأن روج آفا. ويطالب الدروز والعلويون بالإدارة الذاتية والأمن، وهناك مطالب مماثلة للكرد، إنّ إدارة هيئة تحرير الشام بعيدة كل البعد عن ثقافة التعايش، وفرض نظام إداري بعقلية سلفية جهادية أمر غير مقبول، إذا وصلت هيئة تحرير الشام إلى السلطة في سوريا، فإنّ أحد أهدافها هو رعاية وتدجين الإسلام المتطرف، تماماً كما أثبت حزب العدالة والتنمية نفسه كحزب مشروع في تركيا عندما أوصل الرئيس إلى السلطة.

ولم تعد سوريا كالسابق بعد هيئة تحرير الشام، ولا تزال بحاجة إلى الكثير، ومن المستحيل التنبؤ بالشكل الذي سوف تتخذه الآن، إنّ المشكلة السورية تشبه جرح حلب بالنسبة لتركيا، كجرح ينتشر ويشتدّ أكثر فأكثر، فعندما ينظر المرء إلى سوريا، يجد أنّ كل ما يهمهم هو: «لا ينبغي للكرد أن يروا أمهم أبداً»، إنّ الاستمرار بالتذرّع بوحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي ووصفهم بالإرهابيين لن يؤدي إلّا إلى تدميرهم، ولا تستطيع تركيا أن تنمو وتكتسب القوة إلا مع الكرد، إنّ التوازن السياسي الجديد الذي يتعين تحقيقه في المنطقة يجعل هذا ضرورياً، وبطبيعة الحال يمرّ الطريق الحقيقي لعملية السلام عبر سوريا، ويتزامن الوعد بـ «تعزيز الجبهة الداخلية» من أجل الحوار والسلام مع الكرد وحزب العمال الكردستاني مع التطورات التي جرت وستجري في سوريا والمنطقة.

وأصبحت سوريا من خلال مشاريع مثل «ممر إبراهيم للطاقة» و«ممر داوود» جزءاً من القوى العالمية ومورداً رئيساً، فهو يرتكز على «المصالح الإستراتيجية» لإسرائيل المرتكزة على الأمن، إنّهم يقودون سوريا إلى نقطة لن تكون فيها مفيدة حتى للشعب السوري، ولسوء الحظ، فإنّ موقف الرئيس تجاه الكرد حرم تركيا من الكعكة السورية.

أمّا على صعيد السياسة الداخلية، يكاد يكون من المستحيل تمهيد الطريق للسلام و«تعزيز الجبهة الداخلية» بعد محاصرة حزب الشعب الجمهوري، أكبر حزب معارض، وإسكات جميع المعارضين، وهذا لا يتوافق أيضاً مع المطالب الكردية بالديمقراطية. وفي السياسة الخارجية، نشهد أيضاً وضع تركيا، التي تمّ إبعادها من المعادلة السياسية الجديدة، لقد أصبحت تركيا ساحة اللعب في الشرق الأوسط حيث تتقاتل الفيلة، لم تعد طرق الطاقة والتجارة تمر عبر تركيا، سيجعلون من سوريا عنواناً لطرق جديدة في كل الاتجاهات وجميع المجالات؛ القضايا العسكرية والسياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية، وسيعطون لسوريا الجديدة دوراً يحقق آمال القوى العالمية وإسرائيل، سيجعلون زعيم هيئة تحرير الشام يرتدي ربطة عنق حول رقبته ويخدم مصالحهم، هذا هو الوضع في سوريا.

والكرد مرشحون لأن يكونوا طرفاً رئيساً في هذه العملية، وبناءً على ذلك، فإنّ رغبة تركيا في «تعزيز الجبهة الداخلية» مع الكرد دون أي تدخل، تشكل نموذجاً ملائماً للغاية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّه لا يمكن الاعتماد على الرأي القائل بأنّ «كل شيء على ما يرام بالنسبة للرئيس «.

طلال محمد: مخرجات مؤتمر «العمال الكردستاني» تحوّل استراتيجي هام

وصف رئيس حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، طلال محمد، مخرجات المؤتمر الأخير لحزب العمال الكردستاني بـ «التحوّل الاستراتيجي الهام»، معتبراً أن قرار حزب العمال حل نفسه وإلقاء السلاح يُعبّر عن رغبة حقيقية في إرساء السلام، آملاً أن تفتح هذه الخطوة الطريق نحو حوار أعمق مع الدولة التركية تحت إشراف المجتمع الدولي.

وقال طلال محمد في حديث لصحيفة روناهي: «مخرجات المؤتمر الأخير لحزب العمال الكردستاني، مثلت تحولاً استراتيجياً هاماً، فالإعلان عن حل نفسه وإلقاء السلاح، خطوة جريئة نحو إنهاء الصراع المسلح، الذي دام عقوداً من الزمن، حيث يُعبّر هذا القرار عن رغبة حقيقية في إرساء السلام، والحصول على حقوق الكرد، بالطرق السلمية، لكننا نعلم أن هذه الخطوة لا تكفي بمفردها، إنما يجب أن ترافقها خطوات ملموسة من الحكومة التركية لضمان تحقيق ذلك".

وأضاف: "نأمل أن تفتح هذه الخطوة الطريق نحو حوار أعمق مع الدولة التركية، تحت إشراف المجتمع الدولي، لضمان سير عملية الحوار بشكل إيجابي وسلس، وتلافياً لأي تهرّب أو عدم التزام من الحكومة التركية، فإننا بحاجة إلى ضمان أن يكون هذا سلاماً عادلاً ومستداماً، وأن يتم الاعتراف بحقوق الكرد في إطار الدولة التركية الديمقراطية الجديدة".

وأوضح: "صياغة العلاقة بين الشعبين الكردي، والتركي، يجب أن تقوم على مبدأ العدالة والمساواة، فالعلاقة الجديدة لا بد أن تُبنى على أساس الاعتراف الكامل بحقوق الكرد، في تركيا، كما يجب أن تتضمن هذه العلاقات بناء الثقة من خلال خطوات عملية على الأرض، مثل إلغاء القوانين التي تقيّد الحريات الأساسية للشعب الكردي، وإجراء إصلاحات جادة في مناطقهم".

واستطرد: "كذلك، لابد أن تسهم هذه العلاقات في تحقيق السلام الداخلي، مع التأكيد، على أن الكرد ليسوا جزءاً من مشروع انفصالي، بل جزء لا يتجزأ من هذا الوطن، هذه العلاقات ينبغي أن تكون قائمة على احترام التعددية السياسية، ويتم تعزيزها من خلال الحوار المستمر بين الأطراف المختلفة".

وأردف طلال محمد: "نحن في حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، ندعم بقوة عملية السلام، التي دعا إليها حزب العمال الكردستاني، والانخراط في هذه العملية يتطلب منا التركيز على القضايا التي تهم الشعب الكردي، مثل الاعتراف بحقوقه، وهويته، وقضيته، وسنتعامل مع الأطراف الفاعلة، لضمان إتمام عملية السلام المستدام، بطريقة تحفظ حقوق الكرد، وتحترم هويتهم، وثقافتهم، وتاريخهم، ونحن نرى في قرارات حزب العمال الكردستاني، فرصة لبناء علاقات أفضل، تؤدي بالنهاية إلى الحلول السلمية".

وبين: "في النظام العالمي الجديد الذي يشهد تحولاً كبيراً، خطوة حزب العمال الكردستاني تمثل تحولاً مهماً في مسألة النزاعات الإقليمية، فمن خلال إنهاء الصراع العسكري مع تركيا، والانخراط في عملية السلام، علينا أن نساهم في خلق نموذج جديد للحل السلمي للنزاعات في الشرق الأوسط، هذه الخطوة قد تكون نقطة انطلاق نحو تعزيز الاستقرار في المنطقة، التي تعاني من الحروب والصراعات طويلة الأمد".

واختتم، رئيس حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، طلال محمد، حديثه بالقول: إن "الحوار بين القوى الكبرى، والفاعلين الإقليميين، حول القضايا المصيرية الهامة قد يفتح الباب أمام إعادة النظر في سياسات التدخل العسكري، ويُشجّع على البحث عن حلول سياسية تراعي التعددية الثقافية والسياسية".

جيا كرد: سوريا بحاجة إلى ضمانات دستورية ومشاركة فعلية في المرحلة الانتقالية

قال بدران جيا كرد، القيادي في الإدارة الذاتية، في حديث مع المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن الإدارة ترى أن النظام السياسي بشكله اللامركزي وفق دستور ديمقراطي للبلاد هو ضامن لحقوق جميع المكونات دون استثناء، وكذلك هو حل لكل القضايا السياسية، الاقتصادية، والثقافية، والأمنية، والصحية، معتبراً أن الأنظمة المركزية يتم عبرها تهميش وإهمال المناطق من الدعم المطلوب، ويتم فقط التركيز على المراكز دون الأطراف، وعلى هذا الأساس يمكن الحفاظ على خصوصية كل منطقة جغرافياً، وكل مكون إثنياً ودينياً.

وفيما يتعلق بموضوع دمج قوات سوريا الديمقراطية مع الجيش السوري، أورد أنه يمكن أن يتم على أساس أن تصبح جزءاً من الجيش الوطني السوري وتابعة لوزارة الدفاع، دون الإفراط بقواها ونظامها، أو ترك السلاح، خاصة وأن سوريا لا زالت بحاجة إلى ضمانات دستورية ومشاركة فعلية في المرحلة الانتقالية، والأهم هو أن "قسد" لا زالت تخوض حرباً شرسة ضد "الإرهاب"، مفسراً: "الوضع الحالي يفرض أن يكون هناك خطط وبرامج للاستفادة من التجارب والخبرات العملية أكثر لمواجهة التحديات المشتركة، لا تشتيته".

وعن ما يُروّج بخصوص تفاهمات لتسليم مخيم الهول وسجون داعش للحكومة السورية، قال: "ما زالت تحت إدارة الإدارة الذاتية وقسد بدعم من التحالف الدولي، حتى الآن لا يوجد اتفاق لتسليمه إلى جهات أخرى، وفي حال تم الاتفاق مع دمشق لمحاربة الإرهاب بشكل مشترك، حينها يمكن إدارة هذه الملفات بشكل مشترك".

وعن المخاوف من إنهاء تجربة شمال وشرق سوريا باسم الدمج، بعد سنوات من تكونها واستقرارها برغم الحرب والتهديدات التركية وغيرها، والقصف والتهجير، رد جيا كرد: "لا يمكن التخلي عن المكتسبات التي حققها أبناء ومكونات المنطقة من خلال تضحيات جسام، وتُعتبر هذه المكتسبات حقوقاً مشروعة سيتم الحفاظ عليها، ضمن سوريا لامركزية تعددية، ولكن نعمل على كيفية تضمين هذه المكتسبات دستورياً بما ينسجم مع الوضع السوري العام".

جيهان خضرو: المرأة السورية حجر الأساس لبناء سوريا الجديدة

أكدت جيهان خضرو، رئيسة مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية، أن المرأة السورية تسعى للحصول على ضمانات دستورية تكفل المساواة الكاملة بينها وبين الرجل في جميع المجالات، بما في ذلك الحقوق السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.

وشددت على ضرورة وجود نصوص صريحة تحمي حقوق النساء في الترشح والتصويت، وتمنع أي شكل من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي والسياسي والقانوني. كما طالبت بضمان تمثيل نسائي عال في جميع مؤسسات الدولة وتحديداً كوتا ضمن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مع آليات فعلية لتطبيق ذلك.

وفي تقييمها لمشاركة المرأة في الحياة السياسية حتى الآن في سوريا، أوضحت خضرو أن المرأة السورية أظهرت قدرات عالية في ظل الثورة السورية وتقلّدت أدواراً ريادية في العمل السياسي والمجتمعي والحقوقي والثقافي، رغم القمع والتهميش الذي طالها لعقود.

وأشارت إلى أن مشاركتها السياسية لا تزال دون المستوى المأمول، وغالباً ما تكون شكلية أو محدودة ضمن أطر حزبية تقليدية. وأضافت أن هناك تقدماً ملحوظاً في بعض المناطق التي تشهد تجارب سياسية، وخاصة في مناطق شمال وشرق سوريا، حيث أثبتت المرأة جدارتها على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه لا يزال غير كافٍ على المستوى الوطني.

وحول جهود مجلس سوريا الديمقراطية لتعزيز حضور المرأة في مواقع صنع القرار، أوضحت خضرو أن المجلس يعتمد مبدأ التشاركية بين الجنسين ويطبّق نظام "الرئاسة المشتركة" في معظم مؤسساته ومكاتبه، حيث تتولى المرأة مناصب قيادية بالتساوي مع الرجل. كما يتم تخصيص حصص تمثيلية حقيقية وتوفير تدريبات وتمكين سياسي للنساء من خلال عقد ورشات العمل وجلسات وندوات حوارية وسياسية، خصوصاً من خلفيات مهمّشة، ليكنّ قادرات على المشاركة في المجال السياسي وفي عملية صنع القرار على جميع المستويات.

وأكدت أن من أهم أولويات المجلس توحيد الجهود النسوية من مختلف المناطق والخلفيات لضمان تحقيق التغيير المطلوب، مشددة على أن المرأة السورية لديها القدرة على تجاوز كل العقبات إذا توفرت لها الفرص المناسبة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه النساء السوريات في العمل السياسي اليوم، خصوصاً في بيئات تقليدية أو محافظة، أشارت خضرو إلى أن أبرز التحديات تتمثل في الأعراف الاجتماعية التي لا تزال تقيد دور المرأة، إلى جانب الخطاب الديني المتشدد في بعض المناطق، وغياب الوعي القانوني، والعنف السياسي، سواء كان لفظياً أو جسدياً.

وأضافت أن هذه التحديات تُفاقمها الحرب والانقسام السياسي، وتضع النساء في موقف صعب بين المطالبة بحقوقهن وبين الخوف من الوصم المجتمعي.

وأكدت خضرو أن هناك جهوداً حثيثة يقوم بها مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية ومنظمات نسوية ومبادرات مدنية لتوحيد خطاب النساء السوريات، عبر مؤتمرات وطنية وورش عمل تشاورية.

وأوضحت أن هذه الجهود تهدف إلى أن تكون المطالب جامعة وشاملة لكل الخلفيات الإثنية والدينية، بما يضمن تمثيلاً حقيقياً لتنوع المرأة السورية.

وشددت على أن الحوار بين النساء من مختلف البيئات ضروري لبناء أجندة نسوية وطنية موحّدة.

وعن تمثيل المرأة في مسارات التفاوض الرسمية حول مستقبل سوريا، أعربت جيهان خضرو عن أسفها لضعف التمثيل الحالي، مشيرة إلى أنه غالباً ما يتم اختيار نساء لا يعبرن عن تطلعات المرأة السورية أو لا يمتلكن سلطة حقيقية في صياغة القرارات.

وطالبت بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن، والذي ينص على إشراك النساء في جميع مستويات المفاوضات وصنع القرار. وأعربت عن قلقها من تغييب القوى المدنية، لا سيما النساء والشباب، عن المشهد السوري، مما يُضعف فرص بناء توافق وطني حقيقي، ويُبقي البلاد رهينة للصراعات والانقسامات.

وأكدت خضرو، أن المرأة السورية كانت دائماً عامل استقرار داخل المجتمع، ولعبت أدواراً محورية خلال فترة الثورة. وأشارت إلى أن النساء قادرات على لعب دور جوهري في المصالحة، لأنهن الأقرب إلى المعاناة اليومية للناس، ويملكن حساً عالياً بالعدالة الاجتماعية. وشددت على أن إدماج النساء في عمليات بناء السلام ليس فقط مطلباً حقوقياً، بل ضرورة وطنية لضمان سلام مستدام.

ودعت جيهان خضرو رئيسة مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية، في ختام حديثها، كافة النساء السوريات للعمل معاً لتوحيد الرؤى والجهود، وضمان مشاركتهن الفعالة في كافة مراحل العملية السياسية، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لإنجاح التفاوض والتغيير، ودفع سوريا نحو السلام وبناء مستقبل يعكس تطلعات المرأة السورية والشعب السوري في العدالة والمساواة والمواطنة المتساوية.

«أفين سويد» تدعو لمؤتمر نسائي على مستوى أجزاء كردستان الأربعة

أكدت الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، أفين سويد، أن المرأة الكردية تخوض اليوم نضالاً أساسياً من أجل الحرية والهوية، وتسهم بفعالية في بناء نظام جديد قائم على قيم الديمقراطية والمساواة والعدالة.

وجاءت تصريحات أفين سويد، خلال انضمامها إلى كونفرانس البرلمانيات الكرد الذي انعقد في مدينة آمد بشمال كردستان، عبر تطبيق الزووم، مستهلة كلمتها بتوجيه التحية لجميع المشاركات في المؤتمر، مؤكدة أن هذا اللقاء يُعقد في لحظة تاريخية فارقة، ليس فقط في مسيرة المرأة الكردية، بل في مصير شعوب المنطقة بأكملها، مشددة على أن «المرأة لم تعد على هامش التغيير، بل هي في قلبه، صانعة ومحركة لكل تحول».

وأضافت أن المرأة الكردية عانت لعقود من الإقصاء والتهميش في ظل ثقافة الهيمنة الذكورية والاستبداد، لكنها لم تنتظر من يمنحها دوراً، بل انتزعته بإرادتها وتنظيمها ومعرفتها، وأكدت: «فمن ميادين النضال السلمي إلى ساحات القتال، ومن القرى الصغيرة إلى قاعات البرلمان، أثبتت المرأة الكردية أنها ركيزة لا غنى عنها في أي مشروع سياسي تحرري».

وسلطت أفين سويد الضوء على تجربة شمال وشرق سوريا كمثال حيّ على الريادة النسائية، موضحة أن المرأة هناك لم تكن فقط مقاتلة، بل قادت المؤسسات، وأسست الكومينات والمجالس، وأطلقت أكاديميات الفكر الحر، وأعادت تعريف السياسة كمجال للمشاركة لا للهيمنة، في إشارة إلى نظام الرئاسة المشتركة.

وأشارت إلى أن هذا النظام يستند إلى مبادئ حرية المرأة، الجنولوجيا (علم المرأة)، والتنظيم الذاتي، لتأسيس مجتمع أخلاقي، بيئي، وديمقراطي يضمن مشاركة المرأة بوصفها ركيزة البناء الاجتماعي والسياسي.

وقالت أفين سويد: «السياسة التي لا تصنعها النساء ليست سياسة ديمقراطية. فحرية المجتمع تبدأ من حرية المرأة، وإن لم نُرَسِّخ العدالة والمساواة، لن نصل أبداً إلى نظام حر حقيقي».

وحذّرت من تزايد التحديات في سوريا، في ظل سياسات تتجاهل حقوق النساء والأقليات، وتنتهجها إيديولوجيات متطرفة ودينية وقومية، ما أدى إلى تصاعد العنف ضد النساء، بما فيه القتل، الخطف، والحصار، وسط محاولات فرض قرارات تعسفية بحقهن.

وتابعت: «لم يعد الصمت خياراً. نحن نساء سوريا، نتحرك اليوم بكل إرادتنا لبناء تحالفات نسائية وطنية عابرة للتقسيمات السياسية، بهدف الدفاع عن مكتسباتنا، وتحقيق تمثيل نسائي لا يقل عن ٥٠٪ في جميع المستويات الدستورية والسياسية.»

كما أكدت أن نداء القائد عبد اللّه أوجلان للسلام وبناء المجتمع الديمقراطي يُشكّل مرجعية رئيسة في مشروعهم، لا لحل القضية الكردية فحسب، بل لإيجاد حلول جذرية لأزمات الشرق الأوسط وأفريقيا.

وفي ختام كلمتها، دعت أفين سويد جميع النساء الكرديات إلى عقد مؤتمر وطني نسائي خاص بجميع أجزاء كردستان، للعب دور قيادي موحد في بناء السلام والمجتمع الديمقراطي في المنطقة.

وأعربت عن ثقتها في أن نتائج هذا المؤتمر ستكون بمثابة خطوة استراتيجية تمنح النساء مزيداً من الحضور والتأثير في مستقبل المنطقة، قائلة: «نبارك هذا المؤتمر من مركز الثورة ومهد المقاومة، ونؤمن أن وحدة النساء والشعوب ستصنع التغيير المنشود، وتنهي الحروب وتفتح أبواب الديمقراطية والسلام الحقيقي».

الموتُ من منظور فلسفي

■ أدهم عمر

الموت هو الحقيقة الوحيدة التي لا يُمكن إنكارها في حياة الإنسان. مهما اختلفت المذاهب الفكرية، وتباينت المعتقدات الدينية أو الفلسفية، يبقى الموت النهاية الحتمية لكل كائن حي. لكن هذه الحقيقة البديهية لم تمنع الفلاسفة والمفكرين من التساؤل عنها عبر العصور: ما هو الموت؟ هل هو فناء أم انتقال؟ هل يجب أن نخافه، أم أنه أمر طبيعي مثل الولادة؟ هل للموت معنى، أم هو العبث المحض؟ تسعى هذه الدراسة إلى تناول فكرة الموت من منظور فلسفي شامل، يتضمن تحليلًا لتصوّرات متعددة عبر الفلسفات الغربية والشرقية، ويبحث في أثر هذه الفكرة على وجود الإنسان ومعنى حياته.

أولًا: تعريف الموت ومكانته في التجربة الإنسانية

من الناحية البيولوجية، يُعرف الموت بأنه التوقف التام والنهائي لكافة الوظائف الحيوية في الجسد، ولكن من الناحية الفلسفية، يصبح التعريف أكثر تعقيدًا. فالموت لا يقتصر على كونه حدثًا فيزيائيًا، بل هو تجربة وجودية تمس الوعي والكينونة والهوية، وتفتح الباب أمام تساؤلات تتعلق بالزمن، والعدم، والخلود، والمعنى.

يقول الفيلسوف الوجودي «هايدغر»: «الوجود من أجل الموت» هو المكوّن الأساسي للكينونة الإنسانية، أي أن الإنسان كائن يتقدم نحو نهايته منذ لحظة ولادته، وأن وعيه بهذه النهاية يمنحه طابعًا خاصًا في الوجود.

ثانيا: الموت في الفلسفة اليونانية القديمة

١. سقراط والموت كتحول

كان سقراط من أوائل الفلاسفة الذين تناولوا الموت كفكرة فلسفية لا ينبغي الخوف منها. في محاورته «فيدون»، التي رواها أفلاطون، صوّر الموت على أنه تحرر للروح من الجسد، ووسيلة للوصول إلى الحقيقة. وقد واجه سقراط الموت بهدوء، معتقدًا أن الفيلسوف الحقيقي ينبغي أن يكون مستعدًا له دائمًا، لأنه يسعى طوال حياته لتحرير العقل من شهوات الجسد.

٢. أفلاطون وخلود الروح

في الفكر الأفلاطوني، لا يموت الإنسان فعليًا، لأن الروح خالدة وتنتقل من جسد إلى آخر في عملية تُعرف بالتناسخ. الموت عند أفلاطون ليس نهاية، بل محطة انتقالية، وهو ضروري لعملية التطهير والتدرج نحو معرفة الخير الأعلى.

٣. أرسطو ونظرة طبيعية للموت

أما أرسطو، فقد اتخذ موقفًا أكثر واقعية، إذ رأى أن الموت هو نهاية الوظائف الحيوية للإنسان، وبالتالي فهو فناء. غير أن أرسطو لم يقدّم تفسيرات ميتافيزيقية للموت، بل ركّز على الحياة باعتبارها غاية في ذاتها.

ثالثاً: الفلسفة الرواقية والموت كقدر طبيعي

الرواقيون، مثل «زينون» و«سينيكا»، دعوا إلى قبول الموت كجزء لا يتجزأ من الطبيعة، وهو أمر لا يجب الحزن عليه أو الخوف منه. كان هدف الرواقي أن يعيش حياة فضيلة وفقًا للعقل والطبيعة، وأن يتقبل الموت متى جاء، دون تذمر أو جزع. كتب سينيكا: «ما دامت الحياة جيدة، فعش، وإن لم تعد كذلك، فاذهب بشجاعة.»

رابعا: أبيقور والخلاص من الخوف

الفيلسوف اليوناني أبيقور حاول إزالة الخوف من الموت نهائيًا، فاعتبر أن «الموت لا يعنينا» لأننا لا نشعر به. إذ أن الشعور يفترض وجود الإنسان، وحين يأتي الموت، فإننا لم نعد موجودين. ومن ثم، لا يجب أن نخاف شيئًا لا يمكننا اختباره. هذا الطرح الأبيقوري ما زال يُستخدم إلى اليوم في النقاشات الفلسفية حول الموت والقلق.

خامسا: المسيحية والموت بوصفه بابا للخلود

في الفلسفة المسيحية، يُعتبر الموت نهاية مؤقتة لجسد الإنسان، ولكنه ليس نهاية الوجود. فالموت هو بداية للحياة الأبدية، إمّا في الجنة أو في الجحيم، وفقًا لأعمال الإنسان في الدنيا. هذه الرؤية قدّمت عزاءً كبيرًا للمؤمنين، ولكنها طرحت أيضًا أسئلة فلسفية عن معنى الحياة، العدل الإلهي، والمصير.

سادساً: الإسلام والموت بوصفه مرحلة انتقالية

في الفلسفة الإسلامية، يُنظر إلى الموت على أنه انتقال من دار الدنيا إلى دار الآخرة. كتب الغزالي في «إحياء علوم الدين» عن الموت بوصفه يقظة من النوم، إذ أن الحياة الدنيوية وهمية بالمقارنة مع حقيقة الحياة بعد الموت. أما الفلاسفة المسلمون مثل ابن سينا، فقدموا نظريات أكثر عقلانية حول النفس والخلود، حيث فرّق ابن سينا بين «النفس الناطقة» التي تبقى بعد فناء الجسد، وبين النفس الحيوانية.

سابعا: الفلسفة الحديثة والموت كقلق وجودي

١. شوبنهاور والموت كتجلي للعبث

رأى شوبنهاور أن الحياة ذاتها لا معنى لها، والموت هو التعبير الأقصى عن هذه العبثية. لكنه في ذات الوقت اعتبر أن الموت ليس شرًا، لأنه نهاية لمعاناة مستمرة. في رأيه، الرغبة في البقاء هي ما يربطنا بالألم، والموت هو تحرر من تلك الرغبة.

٢. نيتشه والموت كدعوة للتمرد

على عكس شوبنهاور، دعا نيتشه إلى مواجهة الموت بشجاعة، ورفض التصورات التي تعزي الإنسان بوعد الخلود. واعتبر أن على الإنسان أن يعيش حياته كأنها آخر لحظة، وأن يتبنّى فكرة «العود الأبدي» التي تفترض أن كل لحظة ستتكرر إلى الأبد، وبالتالي يجب أن نعيشها بأعلى درجات المسؤولية.

ثامناً: الفلسفة الوجودية والموت كشرط للحرية

١. هايدغر والكينونة نحو الموت

يُعد «هايدغر» من أبرز من تناولوا الموت فلسفيًا في القرن العشرين. في كتابه «الوجود والزمان»، أكّد أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يعرف أنه سيموت، وهذا الوعي يمنحه حرية فريدة. فالموت ليس حدثًا في المستقبل، بل هو إمكانية دائمة تسكن الوجود، وكل قرار نتخذه يجب أن يُنظر إليه في ضوء هذه الإمكانية.

٢. سارتر والموت كعبث

يرى سارتر أن الموت يقطع مشروع الإنسان، ويكشف عن عبثية الوجود. ومع ذلك، فإنه لا يسلب الإنسان حريته، بل يُبرزها. فالموت يجعل كل لحظة ثمينة، ويدفع الإنسان لصياغة معنى لحياته من دون الاتكال على ميتافيزيقا الخلاص.

تاسعا: الموت في الفلسفات الشرقية

في الهندوسية والبوذية، يُنظر إلى الموت بوصفه جزءًا من دورة الحياة والتجدد (السامسارا). فالموت ليس نهاية، بل إعادة ولادة في شكل آخر، بناءً على الكارما (الأفعال السابقة). هدف الفلسفة البوذية هو التحرر من هذه الدورة عبر النيرفانا، حالة الخلاص النهائي من الرغبة والمعاناة.

أما في التاوية (الصينية)، فالموت يُنظر إليه بوصفه تحوّلًا طبيعيًا للطاقة، ويجب قبوله ببساطة كما نقبل الليل بعد النهار.

عاشرا: أثر فكرة الموت على معنى الحياة

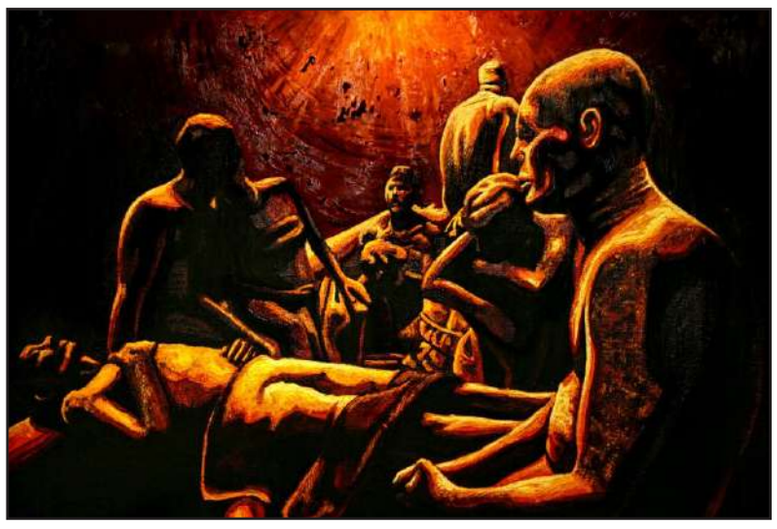

من بين جميع الأفكار الفلسفية التي تناولت الموت، ثمة إجماع ضمني على أن الوعي بالموت هو ما يمنح الحياة معناها. فلو لم يكن الموت موجودًا، لما كانت للحياة قيمة. يقول الفيلسوف بول تيليش: «القلق من الموت لا يمكن إزالته، لكنه يمكن تجاوزه عبر تحقيق الذات». كلما كان الإنسان واعيًا بالموت، كلما كان أكثر وعيًا بضرورة عيش حياة أصيلة.

خاتمة

تبقى فكرة الموت إحدى القضايا الكبرى في تاريخ الفلسفة، ليس لأنها لغز بيولوجي، بل لأنها مسألة وجودية تمس جوهر الإنسان. يتفاوت تعامل الفلاسفة مع هذه الفكرة من تأملاتها الروحية إلى تحليلها العقلاني، ومن الرغبة في التغلب عليها، إلى السعي لفهمها كجزء من دورة الحياة. لكن المؤكد أن الموت، بوصفه الحاضر الغائب في كل لحظة من لحظات حياتنا، سيظل دافعًا للتفلسف، ومصدرًا للسؤال عن الغاية والمعنى.

القلقُ الوجودي.. الهمسُ المتكرّر في العقل

■ يحيى عبد الرحمن

في زاويةٍ مظلمةٍ من الوعي الإنساني، ينبثق شعور غامض لا يمكن الإمساك به، ولا التفاهم معه، ولا حتى تجاهله. إنه القلق الوجودي، ذاك الإحساس الذي يشبه الهمس المتكرر في العقل، سؤال دائم يلوح في الأفق: لماذا أنا هنا؟ ما معنى هذا الوجود؟ وماذا سيحدث عندما ينتهي كل شيء؟ لا يأتي القلق الوجودي على هيئة صرخة، بل كهمسة مزمنة، تطرق أبواب الإدراك في لحظات الصمت، حين تنقطع الضوضاء، ويخلد كل شيء إلى السكون، فلا يبقى سوى الذات في مواجهة الغموض.

القلق الوجودي لا يولد فجأة، بل ينمو في أعماق النفس كجذر شجرة متعرجة، يتغذى من الحيرة والتجارب الإنسانية، ويتفرع مع كل صدمة أو فقدان أو انعكاس عميق لمعنى الحياة. إنه ليس نتيجة حدث معين، بل حالة متواصلة من الإدراك المتنامي بأن الحياة، مهما بلغت من الإنجازات أو الأفراح، تبقى محاطة بأسئلة لا إجابة حاسمة لها. حين يجلس الإنسان أمام مرآة الزمن، ويرى الأيام تمضي، والشباب يتلاشى، والأحباء يرحلون، يظهر ذلك الصوت الداخلي المقلق الذي لا يسأل عن التفاصيل، بل عن الجوهر ذاته.

غالباً ما يتسلل هذا القلق في لحظات التأمل، عندما يفكر المرء في الموت، أو يرى الآخرين يفنون أمامه، أو يشعر أن الإنجازات التي سعى لها لسنوات لا تمنحه ذلك الرضا العميق. تتخذ هذه الحالة أشكالاً مختلفة: شعور بالفراغ رغم الامتلاء الظاهري، أو رغبة في الانعزال رغم وجود الأحبة، أو حتى خوف دائم من أن يكون كل ما نفعله عديم الجدوى. ليس القلق الوجودي مجرد اكتئاب أو حزن، بل هو حالة عقلية روحية، ترتبط بتلك الأسئلة الجوهرية التي لا يستطيع العلم أو الدين أو الفلسفة تقديم أجوبة مطلقة لها.

ربما يكون أحد أوجه القلق الوجودي هو ذلك الشعور بأننا غرباء في هذا العالم، كأننا جئنا إلى هنا دون أن نُسأل، وسنغادر دون أن نُستشار. نولد، نكبر، نكافح، نحب، نُخذل، ننجح أو نفشل، ثم نغادر. تلك الرحلة القصيرة والمكثفة في آنٍ معًا، تجعل من التفكير في معناها أمرًا لا مفر منه. لكن كلما حاولنا الإمساك بمعنى ثابت، انزلق من بين أيدينا. يحاول البعض إيجاد الأجوبة في الدين، وآخرون في الفلسفة، وغيرهم في الفن أو الحب أو حتى الهروب. لكن القلق الوجودي لا يُروض بسهولة، فهو لا يهدأ إلا عند من يجد سلامه الداخلي، لا من يتهرب من التساؤل.

من بين أكثر اللحظات التي يتجلى فيها هذا القلق، هي عندما ندرك أن الكون شاسع إلى حدٍ لا نهائي، وأن وجودنا لا يمثل فيه سوى نقطة متناهية في الصغر. تلك المقارنة بين حجم الإنسان والكون تجعل من كل طموحاتنا وهمومنا تبدو تافهة، وتجعل من الشعور بالضعف شيئًا طبيعيًا. ومع ذلك، نحن لا نتوقف عن البحث عن القيمة، بل نُصِرّ على أن لحياتنا معنى، حتى وإن لم نجد الدليل القاطع على ذلك. في الحقيقة، القلق الوجودي قد يكون حافزًا للتفكير العميق والبحث عن طرق أكثر صدقًا للعيش.

الأدب والفن والفلسفة جميعها كانت وما زالت منصات لهذا القلق. كُتّاب مثل دوستويفسكي، كافكا، وسارتر، نقلوا لنا هذه الهواجس في أعمال خالدة، صوروا فيها الإنسان وهو يواجه عبثية العالم، ويحاول أن يصنع معنى في ظل الفراغ. وجودية سارتر، على سبيل المثال، تدعو إلى خلق المعنى من خلال الفعل الحر، وتحمل المسؤولية الكاملة عن اختياراتنا. بينما يرى كافكا الإنسان كمخلوق عالق في نظام لا يفهمه، تائه في متاهة لا مخرج لها. هذا التنوع في الرؤية يكشف أن القلق الوجودي ليس حالة سلبية دائمًا، بل يمكن أن يكون بوابة نحو وعي أعمق.

من المفارقات أن الشعور بالقلق الوجودي يمكن أن يكون علامة على الحيوية الفكرية والنفسية. فالأشخاص الذين يتساءلون عن المعنى لا يفعلون ذلك من باب السلبية، بل لأنهم يملكون حسًا عاليًا بالوعي والرغبة في الفهم. هم من لا يرضون بالأجوبة الجاهزة، ويبحثون عن ما هو أبعد من سطح الحياة اليومية. وربما هنا يكمن جمال هذه المعاناة: إنها لا تنتج إلا عن قلوب لا تزال تنبض بالحياة وتخاف من أن تمر مرور العابرين.

في لحظة ما، قد يجد الإنسان نفسه وسط حشد كبير من الناس، يضحكون، يتحدثون، يتحركون في دوامة الحياة اليومية، لكنه في داخله يشعر وكأنه الوحيد الذي يسأل هذه الأسئلة المؤرقة. ليس من السهل أن تشارك قلقك الوجودي مع الآخرين، لأن أغلب الناس إما لم يفكروا في هذه القضايا، أو اختاروا عدم التفكير فيها، حفاظًا على سلامهم الذهني. ومع ذلك، فإن مجرد إدراك هذا القلق يجعلك في مكان مختلف، مكان فيه الكثير من التحدي والكثير من الإمكانيات للنمو.

القلق الوجودي ليس دائمًا مرعبًا، بل في أحيان كثيرة يكون دافعًا للصدق مع الذات. من يعيش هذا القلق يدرك هشاشة الحياة وقيمتها في الوقت ذاته. قد يدفعه ذلك إلى التوقف عن المراوغة، عن الركض خلف ما لا يعنيه، وإلى إعادة ترتيب أولوياته. إن مواجهة القلق الوجودي تتطلب شجاعة، لكنها أيضًا تمنح الإنسان نوعًا من الحرية، الحرية التي تحدث عنها كيركغارد حين قال إن «القلق هو دوار الحرية»، تلك الحالة التي نشعر فيها بثقل مسؤوليتنا عن وجودنا، وفي الوقت ذاته بإمكانية صنع معنى لهذا الوجود.

في عالم تتسارع فيه الأحداث، وتغمرنا الشاشات بالإلهاء المستمر، يصبح القلق الوجودي شيئًا نادرًا، أو على الأقل شيئًا يُقصى جانبًا. لكن حتى في زحام كل ذلك، يظل هذا القلق يتسلل إلينا، ربما في لحظة صمت قبل النوم، أو عند رحيل من نحب، أو أثناء قراءة كتاب عميق. وهذه اللحظات، وإن بدت مؤلمة، فإنها لحظات ولادة داخلية، إذ إن الإنسان لا ينمو حقًا إلا عندما يتجرأ على النظر في هاوية المعنى.

ولعل أحد سُبل التعامل مع هذا القلق هو أن نتحول من البحث عن المعنى خارج ذواتنا إلى خلقه من داخلنا. أن نؤمن بأن وجودنا لا يحتاج إلى شهادة من الكون لكي يكون ذا قيمة. أن نمنح أنفسنا الحق في أن نُحِب، ونُخطئ، ونحلم، ونسعى، ونصنع أثرًا مهما بدا صغيرًا. فحتى لو كنا ذرات في هذا الكون اللامحدود، فإن لحظاتنا الصادقة، إنسانيتنا، مشاعرنا، هي ما يعطي لهذه الذرة وهجها الخاص.

في النهاية، القلق الوجودي ليس مرضًا، بل علامة على أن الإنسان لا يزال في حالة صحو. هو تذكير دائم بأننا نعيش في عالم مليء بالأسئلة، وربما تكون أجمل حياة هي تلك التي تُعاش في ظل هذه الأسئلة، دون الحاجة إلى إجابات نهائية. فأن نحيا في تساؤل دائم، وأن نستمر رغم الشك، وأن نحب رغم الفناء، لهو أصدق ما يمكن للإنسان أن يفعله في وجه هذا الغموض العظيم الذي نسميه الوجود.

Terka Zimên

Perîxan mir. Ji tirsa tenêtîyê her xwe bi van ‘îş û emilên beredayî ve mijûl dikim, newêrim li odeya tenêtîya xwe bimînim û xwe bişerimînim, newêrim li xwe mikur bêm û bibêjim Perîxanê, min nekarî ez bêm hawara te, ji min nehat, ew zirav bi min ra tune bû, çi fêda min ji çi kesî ra tune, ev sîfeta beredayîtîyê jî min li sûka virkeran ji bo xwe kirîye, ya rast min nekirî jî, min dizî! Çîrok hatin kuştin, min got şikir em sax in; bavên kezebşewitî -yên ku neman li hêvîya xebera şehadeta zarên xwe- xwe kuştin, min got şikir em sax in.

Saet: Silêman Kêm Perîxan

Perîxan mir. Bila tarî jî raze, wekî ronahîyê, eyn wek hirça ji govendê hatî heft qet di binê erdê da bitemire, çi fêdeya heyîna tarîyê heye? Pa ne malkambaxî ye dasa sincirî rabe di zevîya bêdexil da de’wa dirûnê bike? Pa ne şerm e ku sîkutk rabin di nav çemê miçiqî da serê xwe tûj bikin? Wekî gera çerxê nîşana tofanê be, çima çerx silametîya xwe nahizire û xwe jî, me jî gêj dike belasebeb? Kîjik soza êgir ji dûvpişkê ra sabit e? Ma dûvpişk nizane rika êgir ça’ lê ye? (Dûvikê cixareya xwe li kuçê ber lingê xwe vedide, dîsa çavê xwe berware dike ji tirba pîrika xwe ra) Pa ne, her devbelaşî ji devdostîyê çêtir e…

Perîxan mir. Venî du roj in ez li vî gundî, min dengê xwe nekirîye; ya rastî ez dengê xwe bikim jî ma ez ê ji kê ra bikim, şînxweyê? Ji xeynî tava har û bêdengîyeka xof tu tişt tune. Te li vê şkefta henê vêca! Mirov dibêje qey fîka wî ye û rabûye çavên xwe ji xenaqa gêlî ra neqandine, xenaqa gêlî jî berê xwe daye çêm, çêm jî masî kirine qurbana jeneratorê. Her ro hin tên ber vî çemî, bi jeneratorê kîsik û telîsên xwe tijî masî dikin, diçin li bajêr dikebizin, diziqumin, dikerifin û heçko malê Xudê be, aha welê jî, belavî xelkê dikin. Jixwe, nabêjin ji Xudê ve guneh e û ev masî ji têhnan telaqî dibin. Kuncir û zapir bi şal, derpî û goreyên wan ve dimînin û vêca yek û dudu dest bi dijûnan jî dikin bîjîyên heram! Dema baca avê bi jeneretoran ji masîyan bistînin edet e, lê dema kuncirek bimîne bi

goreya wan ve jî qebehet e, seyên pîs! (Kuncirên li ser goreya wî ya xetîxetî xwe li kuja çavên wî didin, kuncirek ji goreya xwe jê dike, bêhnekê lê dirêne û paşê dûrê dike.) Wê henî tûjikê gund … ew şkefta ku tam di ber da jî Hepsa Filehan e. Hepsa Filehan kor e, kor kirine, her du çavên wê rijandine; ev ne bes, fihêt nekirine nextê bêhnvedanê ji kuçên dora tifikê standine. Erê, jixwe bikujin, bikujin û paşê re bibêjin Hepsa Filehan, xweş mesele ye bavo! Eyn Xudê dizane ka we heta niha çendî caran tofanê rakirîye li ser wan rebenan. Wekî destê tûjikê ji we bigirta yekî ji we jî xwe xilas nedikir; lê hema ew e rabin û rûnin ji navmilên şkestî yên tûjikê re dia bikin –Xudê ji we be jî diaya we qebûl nake! (‘Emeleyên mermerê îşê xwe qedandine, xwêhdanê avêtîye li ser rûyê wan, Silêman ber bi wan ve diçe.)

– Wekî me bizanîya em ê bên û xwe bikin di nava van zapir û kunciran de, ma me yê lingê xwe bavêşta li vê derê, ne bavo, heft car heram be, goştê sê be ku heke em careka din hatin, ha, ev e me ya xwe got, vêca tu û Xudayê xwe kekê Silê! (dibêje hostayê mermerê yê simbêlboq.) Perîxan mir. Kurê îman teneke! Dema min devê hewe yê genî û sifto tijî pere kirin te çi we nedigot? Ma ez ji hewe re dibêjim, haşayî ji civatê, bêhna gûyê kerê cehimî ji laşê hewe tê? Bêhna hewe ya gû edma vî gundî, vî gelîyî bir; yên wek hewe tenê ji mie’lmîyeta xirab fêm dikin, lê belê hema ew e min heta niha, wek te gotî, mêranî nekirine ku ez rabim dev û dimaxê hewe bişkînim, paşê re birevim û hey birevim.

– Qisûrê nerêne bira, wesîyet ev bû û me ew li vê derê veşart. (Dibêje û paşê re desteyekî pere dirêjî hostayê mermerê yê simbêlboq dike.) Perîxan mir. Ha ji te ra vî heşsed milyonî jî bêxe xwe ve û ez ji mineta te xilas bibim! Cehnima bavê te kirî!

– De ka borî û çû, dîsa serê te û malbata te sax be Kekê Silê.

– Hûn saxtir!

Perîxan mir. Ha welê, wek seyan dagerin herin. Ez ê niha bêdiayîyan bikim lê hindî yên wey hewe hene, mirov nizane wê ji kê dest pê bike. Dilê min çû çayê. Erê, qehweya te û bavê te li vê derê heye heta tu çayê vexwî, pa ne? Çima na? Ji xêra Xudê re min dîtî ez ji wî bajarê hetkê xilas bûyîm û min li vir ji xwe re qehweyekî vekirî! A rast, camêr viran jî nake Silokê Çavberware. Bi Xudê yê xweyaqil xwe nake di nava van zapiran re, îmana min ji vî gundî diçe, her der teht, tûjik, kuncir, zapir û kaş in; ez niza bav û bapîrên min çawa bi qasî neh deh nifşî tovê xwe lê reşandine, ne îşê insanan e. Lê hûn bi serê xwe û kurê xwe yê şirmîz kin ku hûn ji min re bibêjin ka ev insan çi îşî dikin? Kurê xelkê halê ye û kurê xelkê halê ye… Şape! Xudê zane ev kurê xelkê ehmeqekî li wan erdan e, ka rojekê bi xeleteyî kîsikek zêr ji xwe re dîtîye; yan jî bîjîyekî hirda wirda ye, çûye hinekan ew xapandîye, xwe li ber dilê mirovan şîrîn kirîye û welê welê bûye kurê xelkê! Xwezî rojek destê min ji wî kurê xelkê bigirta … te go min ê çi bikira? Min ê dev û dimaxê wî jî bişkanda, paşê re ez ê wey her carî birevama, pa ne her dinya mezin e, helbet wê ji bo min jî kunek hebe de qene xwe tê de xef bikim, mala xwêyka min Binefşê heye, ew ê dîsa bi gotin û hêstiran xwe bike qurbana serê min û min xef bike, paşê re wê zavayê min ê eyn wek derpikê şeytên here xwe li ber lingê wan bigerîne da silehetek pêk bê, nebû heta zindan û mirinê rê li ber min fireh e, ev ji min tê û hew! Perîxan mir. Ehhh! Biborîne pîrikê, jixwe min ji bîr kir ku tu li vê derê yî û ez li ber serê te me. Belkî jî, wekî gelek caran, tu li ber serê min î. Nikarim wey her kesî ji te re behsa xweşîya heyatê bikim. Erê go! We ye, mirin jî hebû, mirov çi qasî wê paşde bavêje wî qasî nêziktirî wê dibe gotibû Seydayê Evdilbaqî kültebaqî. Mirin tarî ye, rizgarî ye, azadî ye … çi ye? Wek şevê ye? Şev be xweş e, qet nebe carinan bêdengîya şevê dibe aramî. Quzilqurt! Hey bêdengîya şevê bûbe aramî aha ez ji vê derê ranebim! Hey lê, te li vê virê! Qisûra min efû ke pîrkê, dîsa bû wextê min û mitaleyên beredayî. Ji bo ku ez pê tecribe bikim bavê min, ew kurê te yê qedirnezan, tu tişt ji min re negotibû, jixwe ji xeynî îş û ‘emil ti tiştî jî nabêje, were ha d(er)ê, here wê d(er)ê … lê te gotibû, şev ne tarî ye pîrikê, baş tê bîra min, wê hingê em li serê bên bûn û me li esmên dirênîya. Belkî jî esmên li me dirênîya, te dî dema çav li esmên bin xeyal jî ne ji vê dinyayê ne. Mûyê laşê min qij dibin dema ez li tarîyê dihizirim. Tarî û reşbînî heman tişt in an ne, pîrikê? Ronahî heft qet di binê erdê radize, qeta şeşan de kî radize ez niza’m, na, ronahî raneze heçku, wekî raze jî ma hîç xewa wê naşeride, min cawê serê wê pêçayê!

Perîxan mir. Ji tirsa tenêtîyê her xwe bi van ‘îş û emilên beredayî ve mijûl dikim, newêrim li odeya tenêtîya xwe bimînim û xwe bişerimînim, newêrim li xwe mikur bêm û bibêjim Perîxanê, min nekarî ez bêm hawara te, ji min nehat, ew zirav bi min ra tune bû, çi fêyda min ji çi kesî ra tune, ev sîfeta beredayîtîyê jî min li sûka virkeran ji

bo xwe kiriye, ya rast min nekirî jî, min dizî! Çîrok hatin kuştin, min got şikir em sax in; bavên kezebşewitî -yên ku neman li hêvîya xebera şehadeta zarên xwe- xwe kuştin, min got şikir em sax in; birayê çavnebarê çavbirçî bi hetk û derewan şeref û heysîyeta xwe firot li bazara heraman û min got şikir em sax in; derîyê talanê li me vebû, min got şikir em sax in; yên çûyîn bûn sedema xofa xwişk û birayên kawik û bûn navê înkarê, min got şikir em sax in; ew ên sozdar mirin, min got şikir em sax in û tu mirî…

Perîxan mir. Min got, çima ez hê sax im? Korê nemayê…

Botan Times

BEXTEWARÎ

Tenê li halê xwe dikişîn
derdan bi ser serê xwe
Li tarîtiya şevreşî winda
digerim li bejin û bala xwe
Li nav tiliyan dişewite
xwediya dûman ji êşên xwe
Li derdor dibin pirs û
bersiv çi dibe ji pêrîşanê
dema xwe
Jiyan gelek bê bexte
Diçim naçim dikim nakim
tim li paş gavan davêjim
Temen wisa qedand bi êş û
derdan bi dawî kir
Piştexûz ,hizir tije raman û
pûç ji nigan de bûm
Rû tiriş bê hêvî bûm tî û
birçî dibê bi rojîbûm
Jiyan gelek bê bexte
Ziman hew bi çêjê dizane
jiyan ne şêrîn ne jî tale
Her kes kêfxweş dimîne
zêrevan melûle şaşî ji
neşaşiyê nizane
Lê pirsîn nemaye her kes li

Hisên Mislim Ebas

pişt hev beko’ewane
Pêkenî dibin pêşiyên
peyvan her tişt bikêmasî bi
dawî dibin
Jiyan gelek bê bexte
Jîn li ber çavan reş dibe
alîkarî namîne
Ne em nizanin bijîn ne
wateya jîna qediyaye
Gula temen şîndibe gul
tevde diçilmisin
Ne hêvî ne evîn ne jîn ne jî
wekhevî ez nema jîndikim
bi kêmasî

Roja Zimanê Kurdî Pîroz be.

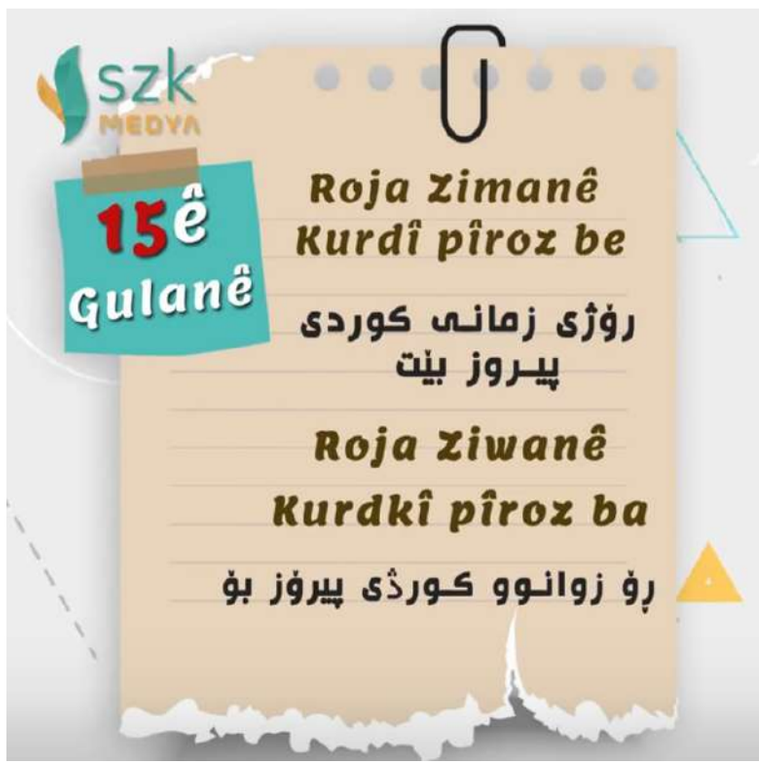

Heçî em Kurd, me ziman, me zimanekî delal heye û em pê diaxivin, piranîya me ji vî zimanî pêve bi çi zimanî nizanin. Bi tenê divêt em hînî xwendin û nivîsandina zimanê xwe bibin. Îro hînbûna xwendin û nivîsandina zimanê mader ji bo her miletî êdî ne wezîfeka şexsîye, lê wezîfeka milîye jî, heçî bi vê wezîfê ranebûne, wezîfa xwe a milî pêkve neanîbe, bi kêrî miletê xwe nehatine ji bo ko mirov bikare xwe ji miletekî bihesibîne divêt bi kêrî wî bêt..

Mîr Celadet Bedirxan, Kovara Hawarê, hejmara (40) Şam/1942.

www.selamdemocratic.com

selamdemocratic@gmail.com

partiya.asti

Hejmar (104) Gulan 2025

Aştî السلام

Rojnameyek sîyasî, civakî , çandî

Xalîçeya Sor

Wekî dîyar e xalîçeya sor sembol û nîşana rewatî û pêşwazîkirina fermî ya tam e, gava piçûk be yan ne tam hatibe raxistin, wê ghingê carinan wek peyamên dîplomatîk tê bikaranîn bê ku bi dev yan aşkere were gotin. Fransa bi azmûna xwe ya gewre di meydana dîplomatîkê de xwest ji serokê Sûrîyayê yê demkî re bibêje, em amade ne bi we re bicivin, lê wek serokekî tam rewa em danpêdanê bi we nakin. Ev peyameke hevsengîyê ye di navbera pîştgirîya qonaxa veguhêz, her wiha mercekî sereke be, divê dewleta Sûrîyayê hin şert û mercên taybet pêk bîne, çi navxweyî bin (levkirineke sûrîyayî ya gîştî) yan derveyî bin (nola hevsengîya berjewendîyên navdewletî).

Mamosta Telal Mihemed

Hevseroka SZKyê Vîyan Hesen qala rewşa zimanê kurdî ya li Rojavayê kir

Li rojavayê Kurdistanê, bi navbûna Sazîya Zimanê Kurdî (SZK) re di sala 2007an de, hîmên bingehîn ên fêrkirina zimanê kurdî hatin danîn. Destpêkê bi awayekî komên biçûk û veşartî, SZKyê xebatên fêrkirina zimanê kurdî li hemû herêmên rojavayê Kurdistanê dan meşandin, tevî ku hin kadroyên wê ketin zindanên rejîma Baasê jî, lê xebata fêrkirina zimanê dayikê ranewestand. Bi destpêkirina Şoreşa 19ê Tîrmehê re li rojavayê Kurdistanê di sala 2012yan de êdî SZK ji çarçoveya fêrkirina bi komên biçûk û bi awayekî dizî derket û ronesansa zimanê kurdî dest pê kir. Di vê çarçoveyê de destpêkê SZKyê bi sedan mamosteyên zimanê kurdî gihandin.

JI POLA 1Ê HETA 12AN DERSÊN KURDÎ

Îro jî bi saya xebatên salên destpêkê yên şoreşê zanîngehên kurdî hatine vekirin û êdî materyalên xwendinê ji refa 1ê heta 12an, hemû bûne kurdî. Êdî li rojavayê Kurdistanê nifşên ku perwerdeya xwe bi zimanê dayikê dibînin têne gihandin.Ji bo 15ê Gulanê Cejna Zimanê Kurdî, Hevseroka SZKyê Viyan Hesen ji bo ANHAyê axivî. Vîyan Hesen dîyar kir ku îro li rojvayê Kurdistanê zimanê kurdî di asteke baş de ye û got: "Zimanê kurdî di astekê de ye ku hemû warên jîyanê êdî bi kurdî ne, rêyeke girtî bû ku sînor li pêşîyê hebû, bi her awayî qedexe li ser zimanê me dihate kirin, lê niha rê li pêşiyê hatiye vekirin."

Vîyan Hesen Şoreşa Rojavayê wekî şoreşa ziman pênase kir û wiha dom kir: "Şoreşa rojavayê Kurdistanê mirov dikare wekî şoreşa ziman bîne ser ziman û berê wê lê ye ku ev gavên hatine avêtin bêhtir bi pêş ve herin. Îro ne tenê Rojava lê berê tevahî Sûrîyayê li guhertinê ye, welatê me di qonaxeke derbasbûnê re derbas dibe. Divê di qonaxa nû de zimanê kurdî wekî zimanekî fermî di destûra Sûrîyayê de bê naskirin. Hewldan û amedekarî ew in. Ev ne tenê li rojavayê Kurdistanê, li hemû herêmên Sûrîyayê yên ku kurd lê dijîn. Rewşa zimanê kurdî li herêma me di astekek gelekî baş de ye, xebatek dest pê bûye ji destpêka şoreşê ve, gelek destkefî di warê ziman de hatine bidestxistin. Roj bi roj ew destkeftî temam dibinb mîna dezgeha zimanê kurdî ango Akademîya Ziman. Bê guman kêmasîyên me hene tevî wan qas salan, lê hewldanên me hene ku van kêmasîyan di demeke nêz de temam bikin."

ASTA ZIMANÊ KURDÎ LI PARÇEYÊN DIN

Vîyan Hesen got ku li Bakurê kurd rastî gelek zehmetîyan tên, lê li bakurê Kurdistanê zimanê kurdî li ber xwe dide ji bo ku neyê tunekirin. Hesen ji bo Rojhilatê jî got, her çiqas di destûrên dewletê bi xwe de mafê perwerdeya bi zimanên herêmî heye jî lê mamostayên kurd ji ber ku li taxa xwe waneyên kurdî didin, ji hêla dewletê ve tên girtin û cezayên zindanê li wan tên birîn. Vîyan Hesen li ser Başûrê jî wisa got, "Li başûrê Kurdistanê civak ber bi zimanê îngilîzî ve diçe. Zêdetirî 30 salî ye li Başûrê perwerde bi kurdî ye, lê ya rast van salên dawîyê gelek serjimêrîyên ku navendên lêkolînan derxistine, mixabin berê civakê zêdetir li zimanê îngilîzî ye, yanî ji sedî 15 bi zimanê xwe nizanin, ji ber ku berê xwe dane îngilîzîyê. Yanî bi awayekî gîştî ku mirov lê binêre, dezgehên kurdî yên fêrkirinê hene. Kurdan li ku derê derfetek dîtibe bi awayekî ku dixwazin xwedî li zimanê xwe derkevin xebetek kirine. Em tim dibêjin zimanê me hebûna me ye. Em bi xwe wekî dezgeha ziman planên me hene, ne tenê li Rojavayê navendên me yên fêrkirinê, li derve jî hene ku navendên li derveyî welat xurtir bikin."

'JI BO PAŞEROJÊ EM GEŞBÎN IN'

Di dawîyê de Hevseroka SZKyê Vîyan Hesen got ew dixwazin di destûra Sûrîyayê de zimanê kurdî were parastin û wiha dom kir: "Ji bo paşeroja zimanê kurdî li Sûrîyayê em geşbîn in, ji ber xebata ku van 12 salên derbasbûyî ji bo fermîkirina kurdî ji bo mafê perwerdeya bi zimanê kurdî li herêmên Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê hatiye dayîn ne kedeke kêm e û ev ked dê ne partîyên siyasî ne jî hikumeta Şamê bikare çavên xwe lê bigire. Em geşbîn in ku di destûra Sûrîyayê de zimanê me dê wekî zimanekî fermî bê nasîn."

Nivîsgeha Jinê serdana Navenda Jina Sûrî ya bajarê Qamişloyê kir

Roja pêncşemê 8ê Gulanê piştî ku bi awayekî fermî hate vexwendin, Nivîsgeha Jinê ya Partîya Aştîya Demokrat a Kurdistanê serdana Navenda Jina Sûrî Ya bajarê Qamişloyê kir. Şande ji birêz Evîn Qafûr û Şêrîn Yûsiv pêk hat, armanca serdanê ew bû ku têkilî xurttir bibin, asta hevdîtin û hemahengîyê bilindtir bibe, her wiha rê vebe ku çalakîyên hevbeş pêk werin û hevkarî bi layenên jinan û yên civakî re bi cih bên û li dawîyê jî rola jinê di jîyana sîyasî û civakî de bihêztir bibe.

Macron: "Hêvîdar im peymana Şam û HSDyê bi temamî pêk were"

Roja çarşemê 7.05.2025 Serokê Fransayê Emmanuel Macron, li Parîsa paytext bi serokê Sûrîyayê Ahmed Şeri re civîya, piştî civînê Macron bi Şeri re daxwuyanî da û got : "Hêminîya Sûrîyayê ji hêla herêmê û Ewrûpayê ve gelekî girînge. Divê temamê pêkhateyên sûrîyayî bên parastin. Em destekê didin ku fişarên ser Sûrîyayê rabin." Her wiha Macron behsa peymana di navbera serokê Sûrîyayê Ahmed Şeri û Fermandarê HSDê Melzûm Ebdî de kir, Macron peyman bilind nirxand û got: "Peymana di navbera HSD û Şamê de gelek girîng e û hêvîdar im ku bi temamî bê pêkanîn." Ahmed Şeri jî bi sedema desteka hikûmeta Fransayê ya ji bo welatê Sûrîyayê dsetxweşî li wan kir. Ahmed Şeri got: "Me li ser xwurtkirina têkilîyên di navbera Fransa û Sûrîyayê de hevdîtin kir. Avakirina Sûrîyayê ya ji nûh de mijareke me ya din bû."

Qamişlo: Komxebata Yekitîya Kurdî hat lidarxistin

Komxebata "Yekîtîya Kurdî" li Qamişloyê bi armanca xurtkirina yekrêzîyê û dîyarkirina rola kurdan di paşeroja Sûrîyayê de pêk hat. Li bajarê Qamişloyê ya rojavayê Kurdistanê Komxebata "Yekîtîya Kurdî: Rêyên Xurtkirinê û Asoyên Paşerojê" bi tevlibûna birêveberên Encûmena Niştimanî ya Kurdî li Sûrîyayê (ENKS), Birêveberîya Xweser, nûnerên partîyên sîyasî, kesayetên serbixwe û nûnerên civaka sivîl hate lidarxistin. Armanca komxebatê gotûbêjkirina rêyên yekgirtina kurdî û destnîşankirina rola kurdan di dahatûya sîyasî ya Sûrîyayê de bû. Mihemed Îsmaîl, Serokê ENKSyê, di axaftina xwe de tekez kir: "Bê çareserkirina doza kurdî, aramî li Sûrîyayê çênabe. Divê Sûrîya ji bo hemûyan be, li ser bingeha demokrasî, pirneteweyî û edaletê." Wî anî ziman ku ENKS ji diyalogê re vekirî ye û diyar kir, "Destê me ji bo hevkarîyê bi hemû alîyan re dirêj e, em li dij şer û nakokîyan in." Mihemed Îsmaîl her weha bal kişand ser kêmbûna bawerîya gel bi hikûmetê û pêwîstîya parastina mafên hemû alîyan. Ji alîyê din ve, Ilham Ehmed, Hevseroka Daîreya Têkilîyên Derve ya Birêveberîya Xweser, kombûnên yekrêzîyê wekî gaveke dîrokî nirxand û got: "Cudabûna fikirî dewlemendî ye, lê divê nebe sedema parçebûnê." Wê her weha pêwîstîya hebûna kurdan di birêveberîya nû ya Sûrîyayê de destnîşan kir û weha dewam kir: Dersên dîrokî ji bo avakirina Sûrîyayeke yekgirtî girîng in." Hate ragihandin ku komxebat dê xebatên xwe li ser sê mijarên sereke bidomîne: xurtkirina yekîtîya kurdî, alîyê neteweyî yê belgenameya yekrêzîyê û rola Kurdan di Sûrîyeyê de bi vebijarkên destûrî.

PeyamaKurd